التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2009

تحرير

د. محسن محمد صالح

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

الفصل السابع

المؤشرات السكانية الفلسطينية

بريد إلكتروني: info@alzaytouna.net الموقع: www.alzaytouna.net

يمكنكم التواصل معنا والاطلاع على صفحات المركز عبر الضغط على التطبيقات أدناه:

المؤشرات السكانية الفلسطينية

مقدمة

سنة جديدة انقضت، وأحد أكبر مآسي التاريخ الإنساني الحديث لشعب من الشعوب، ما تزال ماثلة للعيان، بينما يقف المجتمع الدولي وهيئاته العالمية عاجزاً عن علاج أحد أعدل القضايا، وهي قضية شعب يعيش نحو نصفه تحت الاحتلال، بينما يعيش نصفه الآخر في المنافي والشتات.

يعالج هذا الفصل أبرز المؤشرات السكانية الفلسطينية لسنة 2009، بما في ذلك أعدادهم في داخل فلسطين وفي الشتات، وخصائصهم الديموغرافية، وفئاتهم العمرية، واتجاهات نموهم السكاني، والضغوط الإسرائيلية لتهجيرهم.

أولاً: تعداد الفلسطينيين في العالم

تشير تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني المنقحة إلى أن عدد السكان الفلسطينيين في العالم يقدر بحوالي 10.87 ملايين نسمة في نهاية سنة 2009، أكثر من نصفهم (51.8%) يعيشون في الشتات، والباقي في فلسطين التاريخية التي تضم الأراضي المحتلة في سنتي 1948 و1967.

يتوزع السكان الفلسطينيون المقيمون في فلسطين التاريخية إلى حوالي 1.25 مليون نسمة يقيمون في الأراضي الفلسطينية التي احتلت سنة 1948 "إسرائيل"، وحوالي 3.99 ملايين نسمة يقيمون في الأراضي الفلسطينية التي احتلت سنة 1967؛ يتوزعون بواقع 1.51 مليون نسمة أي ما نسبته 37.9% في قطاع غزة و2.48 مليون نسمة أي ما نسبته 62.1% في الضفة الغربية (بما فيها القدس).

يتركز الفلسطينيون في الشتات في الدول العربية المجاورة وخاصة الأردن، إذ يقدر عدد الفلسطينيين في نهاية سنة 2009 فيه حوالي 3.24 ملايين نسمة، ويشكلون حوالي 29.8% من السكان الفلسطينيين في العالم. أما باقي الفلسطينيين المقيمين في الدول العربية الأخرى فيقدر عددهم بحوالي 1.78 مليون نسمة، يشكلون ما نسبته 16.3% من مجموع الفلسطينيين في العالم، يتركز معظمهم في الدول العربية المجاورة؛ لبنان، وسورية، ومصر، ودول الخليج العربي. أما باقي الفلسطينيين في الدول الأجنبية فيقدر عددهم بحوالي 618 ألف نسمة، ويشكلون ما نسبته 5.7% من مجموع الفلسطينيين في العالم، يتركز معظمهم في الولايات المتحدة الأمريكية وأمريكا اللاتينية وكندا وبريطانيا وباقي دول الاتحاد الأوروبي.

والجدول التالي يمثل تقديرات عدد السكان الفلسطينيين في العالم حسب الإقامة نهاية سنة 2009.

جدول 7/1: عدد السكان الفلسطينيين في العالم حسب الإقامة نهاية سنة 2009 (بالألف نسمة)[1]

مكان الإقامة		عدد السكان	النسبة المئوية %
الأراضي المحتلة سنة 1948 "إسرائيل"		1,247	11.5
الأراضي المحتلة سنة 1967	الضفة الغربية	2,481	22.8
	قطاع غزة	1,511	13.9
الأردن		3,240	29.8
الدول العربية الأخرى		1,776	16.3
الدول الأجنبية		618	5.7
المجموع الكلي		**10,873**	**100**

نسبة السكان الفلسطينيين في العالم حسب الإقامة نهاية سنة 2009

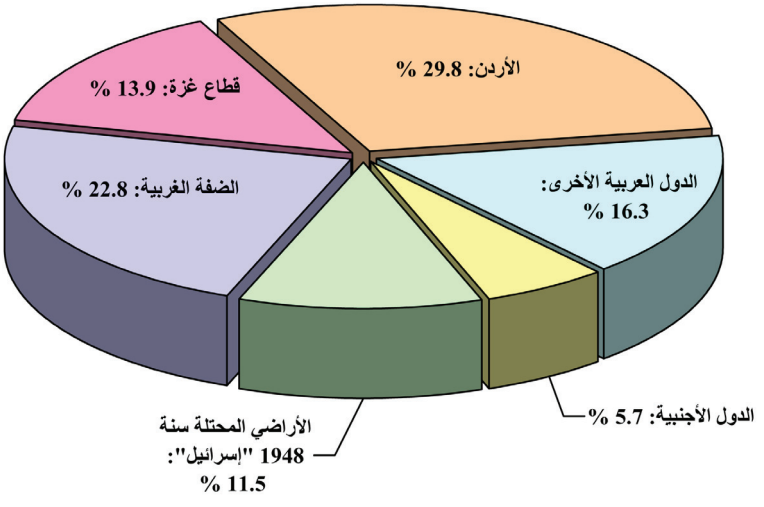

ثانياً: الخصائص الديموغرافية للفلسطينيين:

1. الضفة الغربية وقطاع غزة:

يقدر عدد السكان في نهاية سنة 2009 في الضفة الغربية وقطاع غزة بحوالي 3.99 ملايين نسمة، منهم حوالي 2.48 مليون في الضفة الغربية أي ما نسبته 62.1%، و1.51 مليون نسمة في قطاع غزة أي ما نسبته 37.9%. وحول توزيع السكان الفلسطينيين على المحافظات، تشير البيانات إلى أن محافظة الخليل سجلت أعلى نسبة لعدد السكان، حيث بلغت 591 ألفاً، أي ما نسبته 14.8% من إجمالي السكان في الضفة والقطاع، ثم محافظة غزة حيث بلغ عدد سكانها

527 ألفاً، أي ما نسبته 13.2% من إجمالي السكان في الضفة والقطاع، في حين بلغ عدد السكان في محافظة القدس 379 ألفاً، أي ما نسبته 9.5% من إجمالي السكان في الضفة والقطاع. كما تشير البيانات إلى أن محافظة أريحا والأغوار سجلت أدنى نسبة لعدد السكان في نهاية سنة 2009 حيث بلغت 1.1%، أي حوالي 45 ألف نسمة.

وتشير التقديرات المتوفرة لسنة 2009 إلى أن 45% من السكان الفلسطينيين في الضفة والقطاع هم لاجئون من لاجئي فلسطين المحتلة سنة 1948، حيث يقدر عددهم بنحو 1.795 مليون لاجئ نهاية سنة 2009، وقد بلغ عددهم في الضفة الغربية حوالي 749 ألف لاجئ بنسبة 30.2% من مجمل سكان الضفة الغربية، أما في قطاع غزة فبلغ حوالي 1.046 مليون لاجئ بنسبة 69.2% من مجمل سكان القطاع[2].

جدول 7/2: مقارنة بين مجموع السكان واللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة 2009

مكان الإقامة	السكان		اللاجئين	
	العدد (بالألف نسمة)	النسبة %	العدد (بالألف نسمة)	النسبة %
الضفة الغربية	2,481	62.1	749	30.2
قطاع غزة	1,511	37.9	1,046	69.2
الضفة والقطاع	**3,992**	**100**	**1,795**	**45**

يمتاز المجتمع الفلسطيني في الضفة والقطاع بأنه مجتمع فتي، حيث قدرت نسبة الأفراد الذين تقل أعمارهم عن 15 عاماً في نهاية سنة 2009 بـ 41.5%، مع وجود اختلاف واضح بين الضفة الغربية وقطاع غزة، فقد بلغت النسبة 39.7% في الضفة الغربية مقابل 44.6% في قطاع غزة. كما قدرت نسبة الأفراد الذين تزيد أعمارهم عن 65 عاماً في الضفة والقطاع بـ 3%، مع وجود اختلاف بين الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث بلغت النسبة 3.4% في الضفة الغربية و2.4% في قطاع غزة[3].

وبالتالي فإن التوزيع العمري للسكان يظهر أن الهرم السكاني ذو قاعدة عريضة ورأس مدبب، مما يعني أن الفلسطينيين سيبقون، ولسنوات قادمة، تحت تأثير الزيادة الطبيعية المرتفعة نوعاً ما، وذلك على الرغم من أن هناك انخفاضاً نسبياً في معدلات الزيادة الطبيعية، وفي معدلات الخصوبة خلال السنوات الأخيرة.

وبلغ عدد الذكور المقدر في نهاية سنة 2009 في الضفة الغربية وقطاع غزة حوالي 2.026 مليون ذكر مقابل 1.965 مليون أنثى، بنسبة جنس مقدارها 103.1 ذكور لكل مئة أنثى. وفي الضفة الغربية بلغ عدد الذكور 1.259 مليون ذكر مقابل 1.221 مليون أنثى، في حين بلغ عدد الذكور في قطاع غزة 767 ألف ذكر مقابل 744 ألف أنثى؛ وهو ما يعني أن كلاً من الضفة والقطاع احتفظا بنسبة الجنس نفسها وهي 103.1 ذكور لكل مئة أنثى.

وتظهر البيانات أن نسبة الإعالة في الضفة والقطاع قد انخفضت من 101.3 سنة 1997 إلى 80.5 سنة 2009. أما على مستوى المنطقة، فيلاحظ أن هناك فارقاً كبيراً في نسبة الإعالة لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث انخفضت في الضفة الغربية من 94.7 سنة 1997 إلى 75.6 سنة 2009، أما في قطاع غزة فقد انخفضت من 114.5 سنة 1997 إلى 89.1 سنة 2009[4].

تشهد الضفة الغربية وقطاع غزة تحسناً ملحوظاً في معدلات البقاء على قيد الحياة منذ نحو 15 عاماً، حيث ارتفعت معدلات توقع البقاء على قيد الحياة بمقدار 5-6 سنوات من نحو 67 عاماً لكل من الذكور والإناث سنة 1992 إلى 70.5 عاماً للذكور و73.2 عاماً للإناث في منتصف سنة 2009، مع التوقع بارتفاع هذا المعدل خلال السنوات القادمة ليصل إلى نحو 72 عاماً للذكور، و75 عاماً للإناث سنة 2015، وقد أدى ارتفاع معدل توقع البقاء على قيد الحياة عند الولادة إلى ارتفاع أعداد كبار السن في الضفة والقطاع، مما يستدعي ضرورة البحث والدراسة في مجال أوضاع المسنين في الضفة والقطاع.

وتشكل فئة كبار السن أو المسنين نسبة ضئيلة من حجم السكان، ففي منتصف سنة 2009 بلغت نسبة كبار السن (الأفراد 60 عاماً فأكثر) 4.4% من مجمل السكان في الضفة والقطاع، بواقع 4.9% في الضفة الغربية و3.7% في قطاع غزة. مع العلم أن نسبة كبار السن في الدول المتقدمة مجتمعة قد بلغت حوالي 16% من إجمالي سكان تلك الدول، في حين تبلغ نسبة كبار السن في الدول النامية مجتمعة حوالي 6% فقط من إجمالي سكان تلك الدول.

بلغت نسبة الأفراد الذكور الذين بلغوا 60 عاماً فأكثر في الضفة والقطاع سنة 2009 حوالي 3.8% مقابل 5.1% للإناث، بنسبة جنس مقدارها 78.3 ذكراً لكل مئة أنثى. ويعود ارتفاع نسبة الإناث مقابل الذكور لدى كبار السن لأسباب بيولوجية وصحية، تؤدي إلى زيادة العمر المتوقع للبقاء على قيد الحياة للإناث مقابل الذكور في معظم دول العالم.

كما أشارت بيانات التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2007 إلى أن هناك 90.6% من الذكور المسنين في الضفة الغربية متزوجين مقابل 42.6% من الإناث متزوجات، في حين بلغت نسبة الأرامل من كبار السن 7.6% للذكور، مقابل 47.6% للإناث، ويمكن تفسير ارتفاع هذه النسب لكبار السن الذكور عنها للإناث إلى احتمال زواج الذكر بعد وفاة زوجته أكبر من احتمال زواج الأنثى، وارتفاع العمر المتوقع للإناث مقابل الذكور[5].

وتشير البيانات إلى ارتفاع طفيف في العمر الوسيط (العمر الذي يقسم السكان إلى مجموعتين متساويتين من ناحية العدد، بحيث يكون نصف السكان أصغر من هذا العمر والنصف الثاني أكبر) في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال السنوات 1997-2009، حيث ازداد العمر الوسيط من 16.4 عاماً سنة 1997 إلى 18.3 عاماً سنة 2009. وعند مقارنة البيانات بين الضفة الغربية وقطاع

غزة كل على حدة خلال الفترة 1997-2009 يلاحظ اختلاف العمر الوسيط، حيث ارتفع العمر في الضفة الغربية من 17.4 عاماً سنة 1997 إلى 19.1 عاماً سنة 2009، في حين ارتفع العمر الوسيط في قطاع غزة من 14.8 عاماً سنة 1997 إلى 17 عاماً سنة 2009.

انخفض معدل المواليد الخام في الضفة الغربية وقطاع غزة من 42.7 مولوداً لكل ألف من السكان سنة 1997 إلى 32.7 مولوداً سنة 2009، وهذا عائد إلى انخفاض معدل الخصوبة على مستوى الضفة والقطاع، أما على مستوى المنطقة فيلاحظ أن هناك تبايناً في معدل المواليد الخام لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة حيث انخفض معدل المواليد الخام في الضفة الغربية من 41.2 مولوداً سنة 1997 إلى 30.1 مولوداً سنة 2009، أما في قطاع غزة فقد انخفض معدل المواليد الخام من 45.4 مولوداً سنة 1997 إلى 36.9 مولوداً سنة 2009[6]. وتشير الإسقاطات السكانية إلى أن معدل المواليد الخام في الضفة والقطاع سينخفض من 32.7 مولوداً لكل ألف من السكان سنة 2009 إلى 31.9 مولوداً سنة 2015.

تشير البيانات المتوفرة إلى أن معدلات الوفيات الخام منخفضة نسبياً، ويتوقع انخفاضها بشكل طفيف في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث انخفض معدل الوفيات الخام من 4.9 حالات وفاة لكل ألف من السكان سنة 1997 إلى 4.3 حالات وفاة لكل ألف من السكان سنة 2009، ويتوقع أن تصل إلى 3.6 حالات وفاة لكل ألف من السكان سنة 2015، أما على مستوى المنطقة فيلاحظ أن هناك فارقاً ضئيلاً في معدل الوفيات الخام لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث انخفض معدل الوفيات الخام من 5.1 حالات وفاة سنة 1997 في الضفة الغربية إلى 4.4 حالات وفاة لكل ألف من السكان سنة 2009، ويتوقع أن تصل إلى 3.8 حالات وفاة لكل ألف من السكان سنة 2015. أما في قطاع غزة فقد انخفض معدل الوفيات الخام من 4.7 حالات وفاة سنة 1997 إلى 4.1 حالات وفاة سنة 2009، ويتوقع أن يصل إلى نحو 3.5 حالات وفاة لكل ألف من السكان سنة 2015[7].

وعلى الرغم من انخفاض معدل الخصوبة، إلا أن معدل الزيادة الطبيعية للسكان في الضفة الغربية وقطاع غزة ما زال مرتفعاً حيث بلغ 3% سنة 2007، وبلغ 2.9% في منتصف سنة 2009، بمعدل 2.6% في الضفة الغربية و3.3% في قطاع غزة. ومن المتوقع أن تبقى معدلات النمو كما هي خلال السنوات القادمة، حيث إن انخفاض مستوى الوفيات وبقاء معدلات الخصوبة مرتفعة سيؤدي إلى ارتفاع معدل الزيادة الطبيعية للسكان، وهو ما سيتطلب سياسات اقتصادية واجتماعية ملائمة لمواجهة هذه الزيادة[8].

وتشير البيانات إلى أن معدل الخصوبة الكلي في الضفة الغربية وقطاع غزة قد بلغ 4.6 مواليد سنة 2007، مقارنة مع 4.9 مواليد سنة 1999، مقابل 6 مواليد سنة 1997. وتعتبر الخصوبة في الضفة والقطاع مرتفعة إذا ما قورنت بالمستويات السائدة حالياً في الدول الأخرى، ويعود ارتفاع

مستويات الخصوبة إلى الزواج المبكر خاصة للإناث، والرغبة في الإنجاب، بالإضافة إلى العادات والتقاليد السائدة في المجتمع الفلسطيني، ولكن هنالك دلائل تؤكد على أن الخصوبة بدأت في الانخفاض خلال العقد الأخير من القرن الماضي.

أما على مستوى المنطقة، فيلاحظ أن معدل الخصوبة الكلية في قطاع غزة أعلى مما هو عليه في الضفة الغربية خلال الفترة 1997-2007، حيث بلغ في الضفة الغربية 4.1 مواليد سنة 2007 مقابل 5.6 مواليد سنة 1997. أما في قطاع غزة فقد بلغ 5.3 مواليد سنة 2007 مقارنة بـ 6.9 مواليد سنة 1997. كما بلغ متوسط عدد الأطفال الذين تنجبهم النساء المتزوجات في الضفة والقطاع سنة 2006 حوالي 4.7 أطفال، بواقع 4.6 أطفال في الضفة الغربية و5 أطفال في قطاع غزة.

يلاحظ ارتفاع معدل الخصوبة الكلية في الضفة والقطاع مقارنة بالدول العربية، إذ بلغت تقديرات معدل الخصوبة الكلية لسنة 2009 في الأردن 3.5 مواليد، وفي مصر 3.1 مواليد، وفي تونس 1.7 مولوداً، لذا تعتبر الضفة والقطاع من المناطق ذات مستوى الخصوبة المرتفع[9].

نتيجة لانخفاض معدل الوفيات في الضفة الغربية وقطاع غزة ارتفع العمر المتوقع للبقاء على قيد الحياة للأفراد حيث بلغ 71.8 عاماً سنة 2009 بواقع 70.5 عاماً للذكور و73.2 عاماً للإناث، مع وجود اختلاف بين الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث بلغ توقع البقاء على قيد الحياة سنة 2009 في الضفة الغربية 72.3 عاماً بواقع 70.9 عاماً للذكور و73.7 عاماً للإناث، في حين بلغ في قطاع غزة 71.2 عاماً بواقع 69.9 عاماً للذكور و72.5 عاماً للإناث. ومن الأسباب الأخرى لارتفاع معدلات البقاء على قيد الحياة تحسن المستوى الصحي، والانخفاض التدريجي لمعدلات وفيات الرضع والأطفال[10].

تشير نتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2007، إلى أن 8.8% من الأسر ترأسها إناث في الضفة الغربية وقطاع غزة، بواقع 9.7% و7.1% في الضفة والقطاع على التوالي، وغالباً ما يكون حجم الأسرة التي ترأسها أنثى صغيراً نسبياً، حيث بلغ متوسط حجم الأسرة التي ترأسها أنثى سنة 2007 في الضفة والقطاع 3.5 أفراد مقارنة بمتوسط مقداره 6.5 أفراد للأسر التي يترأسها ذكور، وتنشأ الأسر التي ترأسها إناث في الضفة والقطاع غالباً نتيجة لوفاة الزوج أو لهجرته[11].

ومن ناحية حجم الأسرة تشير البيانات إلى أن هناك انخفاضاً سنوياً بطيئاً لمتوسط حجم الأسرة في الضفة الغربية وقطاع غزة حيث انخفض متوسط حجم الأسرة من 6.4 أفراد في التعداد السكاني سنة 1997 إلى 5.8 أفراد في التعداد السكاني سنة 2007. ففي الضفة الغربية انخفض متوسط حجم الأسرة إلى 5.5 أفراد سنة 2007 مقارنة مع 6.1 أفراد سنة 1997، أما في قطاع غزة فقد انخفض متوسط حجم الأسرة إلى 6.5 أفراد سنة 2007 مقارنة مع 6.9 أفراد سنة 1997. وبلغ

عدد الأسر المقدر منتصف سنة 2009 في الضفة والقطاع 675,524 أسرة، منها 445,684 أسرة في الضفة الغربية و229,840 أسرة في قطاع غزة[12].

بالرغم من أن نمط العائلة الممتدة آخذ بالانخفاض ليسود مكانه نمط العائلة النووية، إلا أن العائلة في الضفة الغربية وقطاع غزة ما تزال تحافظ على ترابطها الأسري، وعلى احترام ورعاية المسن، بالرغم من التحولات الكبيرة التي طرأت على نمط حياة العائلة الفلسطينية خلال السنوات الماضية، إذ أظهرت نتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت سنة 2007 أن نسبة الأسر الممتدة في الضفة الغربية وقطاع غزة قد انخفضت لتصل إلى 15.3% سنة 2007، بواقع 12.2% في الضفة الغربية و24.5% في قطاع غزة. وقد بلغت نسبة الأسر التي يرأسها رب أسرة مسن في الضفة الغربية 15.4% من الأسر الفلسطينية. وتشير البيانات إلى أن متوسط حجم الأسر التي يرأسها مسن تكون في العادة صغيرة نسبياً، إذ بلغ متوسط حجم الأسرة التي يرأسها مسن في الضفة الغربية 3.9 أفراد مقابل 5.8 أفراد للأسر التي يرأسها غير مسن[13].

وأشارت نتائج التعداد إلى أن نسبة الأسر الفلسطينية الخاصة النووية سنة 2007 في الضفة الغربية بلغت 83.2% فيما كانت هذه النسبة لسنة 1997 في الضفة الغربية 74%. كما يقدر عدد الأسر النووية الفلسطينية في قطاع غزة بـ 160,111 أسرة تشكل ما نسبته 73% من مجموع الأسر الفلسطينية في قطاع غزة، فيما كانت هذه النسبة لسنة 1997 في القطاع 71.8%. هذا يؤكد الاتجاه السائد لزيادة نسبة الأسر النووية على حساب الأسر الممتدة.

وحول انتشار الأمية فتشير النتائج إلى أن معدلات الأمية بين البالغين في الضفة الغربية وقطاع غزة من أقل المعدلات في العالم، حيث بلغت نسبة الأمية بين الأفراد 15 عاماً فأكثر 5.9% بواقع 2.9% للذكور و9.1% للإناث سنة 2008، علماً بأن الشخص الأميّ يعرف بأنه هو الشخص الذي لا يستطيع أن يقرأ ويكتب جملة بسيطة عن حياته اليومية.

وتشير النتائج إلى الانخفاض الكبير في نسب الأمية منذ سنة 1997، حيث بلغت نسبة الأمية بين الأفراد 15 عاماً فأكثر 5.9% سنة 2008 في حين كانت 13.9% سنة 1997، وهذا يعني أنه من بين كل مئة فرد عمره 15 عاماً فأكثر هناك ستة أفراد أميين. وهذا الاتجاه في الانخفاض ينطبق على الجنسين حيث انخفضت النسبة بين الذكور من 7.8% سنة 1997 إلى 2.9% سنة 2008، أما بين الإناث فقد انخفضت من 20.3% إلى 9.1% للفترة نفسها، وكان الانخفاض الأعلى بين الذكور حيث بلغت نسبة الانخفاض 62.8% في حين أنها كانت بين الإناث 55.2%.

وعلى مستوى نوع التجمع، فقد انخفضت نسبة الأمية في التجمعات الحضرية من 12.4% سنة 1997 إلى 5.2% سنة 2008، بينما انخفضت في التجمعات الريفية من 16.9% إلى 7.5% للفترة نفسها، وانخفضت في المخيمات من 13.5% إلى 5.9% للفترة نفسها. وأظهرت البيانات أن نسب

الأمية بين الأفراد كبار السن (65 عاماً فأكثر) كانت الأعلى بالمقارنة مع الفئات العمرية الأخرى، فقد بلغت 59.2% سنة 2008، في حين بلغت بين الشباب (15-24) عاماً 0.8% للسنة نفسها.

وعلى الرغم من انخفاض معدلات الأمية إلا أنه ما زال هناك حوالي 126 ألف أميّ في الضفة والقطاع أعمارهم 15 عاماً فأكثر سنة 2008، يتوزعون بواقع حوالي 84 ألف أميّ في الضفة الغربية وحوالى 42 ألف أميّ في قطاع غزة. أما حسب الجنس فهناك حوالى 31 ألف ذكر أميّ و95 ألف أنثى أميّة[14].

تشير السلسلة الزمنية لأعداد عقود الزواج خلال السنوات 1997-2008 إلى ارتفاع مضطرد في أعداد عقود الزواج باستثناء سنتي 2000 و2002، علماً أنه خلال سنة 2002 سادت البلاد خاصة في الضفة الغربية ظروف اقتصادية وسياسية صعبة، كان أبرزها اجتياح الضفة الغربية وإعادة احتلالها من قبل الاحتلال الاسرائيلي. وتظهر البيانات أن عدد عقود الزواج المسجلة سنة 2008 في الضفة الغربية وقطاع غزة قد ارتفع عن سنة 2007، حيث بلغت 33,774 عقداً سنة 2008 مقارنة مع 32,685 عقداً سنة 2007، أي بارتفاع مقداره 1,089 عقداً. هذا وقد بلغ عدد عقود الزواج المسجلة سنة 2008 في الضفة الغربية حوالي 19,006 عقداً، بما نسبته 56.3% من عدد عقود الزواج المسجلة في الضفة والقطاع، وهي أكثر بـ 430 عقداً عن سنة 2007. أما في قطاع غزة فقد بلغ عدد عقود الزواج المسجلة 14,768 عقداً سنة 2008، بما نسبته 43.7% من عدد عقود الزواج المسجلة في الضفة والقطاع، وهي أكثر بـ 659 عقداً مقارنة مع 2007[15].

بلغ معدل الزواج الخام 8.8 حالات زواج لكل ألف من السكان سنة 2008 على مستوى الضفة والقطاع بواقع 8 حالات في الضفة الغربية و10.3 حالات في قطاع غزة. في حين بلغ معدل الزواج الخام سنة 2007 في الضفة والقطاع 8.8 حالات زواج لكل ألف من السكان بواقع 8 حالات في الضفة الغربية و10.1 حالات في قطاع غزة[16].

ما زالت ظاهرة الزواج المبكر منتشرة في الضفة الغربية وقطاع غزة بالرغم من الارتفاع الملحوظ للعمر الوسيط عند الزواج الأول، حيث ارتفع العمر الوسيط عند الزواج الأول للذكور لسنة 2008 مقارنة بسنة 1997، حيث بلغ للذكور 24.8 عاماً مقابل 23 عاماً لسنة 1997 و19.5 عاماً للإناث لسنة 2008 مقابل 18 عاماً لسنة 1997. أما في الضفة الغربية فقد بلغ العمر الوسيط عند الزواج الأول للذكور 25.4 عاماً وللإناث 19.8 عاماً، في حين بلغ العمر الوسيط عند الزواج الأول للذكور في قطاع غزة 24 عاماً وللإناث 19 عاماً لسنة 2008[17].

تتجه أعداد وقوعات الطلاق المسجلة إلى الارتفاع بشكل عام، حيث بلغ عدد وقوعات الطلاق المسجلة في المحاكم الشرعية خلال سنة 2008 في الضفة الغربية وقطاع غزة 4,399 واقعة مقارنة

مع 4,043 واقعة سنة 2007، أي بارتفاع مقداره 356 واقعة، من جانب آخر بلغ عدد وقوعات الطلاق المسجلة في المحاكم الشرعية سنة 2008 في الضفة الغربية 2,803 واقعة، تشكل ما نسبته 63.7% من عدد وقوعات الطلاق المسجلة في المحاكم الشرعية في الضفة والقطاع، مسجلاً ارتفاعاً عن سنة 2007 بحوالي 405 واقعة. أما في قطاع غزة فقد بلغ عدد وقوعات الطلاق المسجلة في المحاكم الشرعية 1,596 واقعة، ما نسبته 36.3% من عدد وقوعات الطلاق المسجلة في المحاكم الشرعية في الضفة والقطاع سنة 2008، وبانخفاض مقداره 49 واقعة عن سنة 2007[18].

بلغ معدل الطلاق الخام في الضفة الغربية وقطاع غزة 1.1 حالة طلاق لكل ألف من السكان سنة 2008 بواقع 1.2 حالة طلاق لكل ألف من السكان في الضفة الغربية و1.1 حالة طلاق لكل ألف من السكان في قطاع غزة، بينما بلغ معدل الطلاق الخام سنة 2007 في الضفة والقطاع 1.1 حالة طلاق لكل ألف من السكان، بواقع حالة طلاق واحدة لكل ألف من السكان في الضفة الغربية و1.1 حالة طلاق لكل ألف من السكان في قطاع غزة[19].

أشارت النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2007 إلى أن 107,785 فرداً في الضفة الغربية لديهم صعوبة واحدة (إعاقة) على الأقل بنسبة 5.3% من مجمل عدد سكان الضفة الغربية بواقع 55,557 للذكور و52,228 للإناث.

وحول انتشار الإعاقة في محافظات الضفة الغربية بلغت نسبة الأفراد الذين لديهم صعوبة واحدة على الأقل في محافظات طولكرم وقلقيليه وسلفيت حوالي 6.7% وذلك من مجمل سكان كل محافظة، أما في محافظة جنين فقد بلغت النسبة 5.9% مقابل 5.6% في محافظة نابلس. من جانب آخر بلغت نسبة انتشار الإعاقة في محافظة بيت لحم 5.2%، و4.9% في محافظة طوباس، في حين بلغت النسبة في محافظة أريحا والأغوار 4.6%، أما في محافظتي رام والبيرة والخليل فقد بلغت النسبة 4.5% وذلك من مجمل السكان في كل محافظة.

وكشفت المعاناة من صعوبات في النَّظر عن أعداد مرتفعة على مستوى الضفة الغربية حيث بلغت 60,041 فرداً، بواقع 29,562 للذكور و30,479 للإناث لديهم صعوبة في النظر، في حين أظهرت الصعوبة في الفهم والإدراك مستويات أقل على مستوى الضفة الغربية حيث بلغت 14,781 فرداً، بواقع 7,899 للذكور و6,882 للإناث[20].

وأظهرت نتائج المسح البيئي المنزلي 2008 أن عدد الوحدات السكنية المأهولة في الضفة الغربية وقطاع غزة بلغت 629,185 مسكناً، تتوزع في الضفة الغربية 414,493 مسكناً مقابل 214,692 مسكناً في قطاع غزة.

وبلغ متوسط كثافة السكن (عدد الأفراد في الغرفة) في الضفة الغربية وقطاع غزة 1.7 فرداً للغرفة سنة 2008، بواقع 1.6 فرداً لكل غرفة في الضفة الغربية، و1.9 فرداً لكل غرفة في قطاع غزة، وتشير البيانات أيضاً إلى أن 12.7% من الأسر في الضفة والقطاع تسكن في وحدات سكنية ذات كثافة سكنية تبلغ ثلاثة أفراد أو أكثر للغرفة. وبلغ متوسط عدد الغرف في المسكن 3.6 غُرف في الضفة والقطاع. وتشير البيانات إلى أن 15.9% من الأسر في الضفة والقطاع تسكن في مساكن تحتوي على 1-2 غرفة، بواقع 16.9% في الضفة الغربية مقابل 13.9% في قطاع غزة.

تشير بيانات سنة 2008 إلى أن 51% من الأسر في الضفة والقطاع تسكن في مساكن على شكل دار و47.2% من الأسر تسكن في مساكن على شكل شقة. وتظهر البيانات أن نسبة الأسر التي تسكن دار في الضفة الغربية أعلى منها في قطاع غزة حيث بلغت 51.8% و49.2% على التوالي. مقابل 45.8% من أسر الضفة الغربية و50% من أسر قطاع غزة تسكن شقة. وفيما يتعلق بحيازة المساكن تشير البيانات إلى أن 86.3% من الأسر في الضفة والقطاع تسكن في مساكن تعود ملكيتها لأحد أفراد الأسرة، بينما هناك 9.2% من الأسر تعيش في مساكن مستأجرة[21].

كما أظهرت نتائج مسح البيئة المنزلي في الضفة الغربية وقطاع غزة لسنة 2009 أن 88.4% من الأسر تسكن في مساكن تتوفر فيها المياه من شبكة مياه عامة، بواقع 95.8% في قطاع غزة و84.5% في الضفة الغربية. وأن حوالي 47.2% من الأسر الفلسطينية تقيم في مساكن موصولة بحفر امتصاصية أو صماء ويتمّ التخلص من خلالها من المياه العادمة بواقع 63.5% في الضفة الغربية و16% في قطاع غزة. في حين أن هناك 52.1% من الأسر الفلسطينية تقيم في مساكن موصولة بشبكة صرف صحي بواقع 35.5% في الضفة الغربية مقابل 83.8% في قطاع غزة[22].

وتُبين نتائج مسح الطاقة لسنة 2009 أن نسبة الأسر في الضفة والقطاع التي تسكن في مساكن موصولة بالكهرباء من الشبكة العامة، حافظت تقريباً على معدلها نفسه لسنة 2008، حيث بلغت 99.9% سنة 2009 بعد أن كانت 99.8% سنة 2008[23].

وفيما يلي توزيع السكان حسب أحدث تقديرات للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مع ملاحظة أن متوسط حجم الأسرة بقي كما هو حسب النتائج النهائية للتعدادين 1997 و2007، مع العلم أن هذه التقديرات تفترض أن نسبة الجنس ثابتة سنة 2009 بناء على تعداد 2007. والجدول التالي يلخص أهم المؤشرات حسب المحافظة في الضفة الغربية وقطاع غزة مع بعض المقارنات لما بين التعدادين 1997-2009.

جدول 7/3: عدد السكان المقدر حسب المحافظة والمنطقة والجنس نهاية سنة 2009[24]

المحافظة	عدد السكان*			متوسط حجم الأسرة		نسبة الجنس	
	كلا الجنسين	ذكور	إناث	سنة 1997	سنة 2007	سنة 1997	سنة 2009
الضفة الغربية	**2,480,858**	**1,259,561**	**1,221,297**	**6.1**	**5.5**	**103.2**	**103.1**
جنين	270,514	137,405	133,109	5.9	5.4	103.8	103.2
طوباس	53,858	27,358	26,500	6.1	5.6	103.1	103.3
طولكرم	164,230	82,970	81,260	5.8	5.3	102.2	102.1
نابلس	336,253	170,064	166,189	5.9	5.4	103.3	102.3
قلقيلية	96,197	49,323	46,874	6.1	5.5	105.7	105.2
سلفيت	62,431	31,734	30,697	6	5.4	103.6	103.3
رام الله والبيرة	296,962	149,523	147,439	5.9	5.3	100.4	101.4
أريحا والأغوار	44,808	22,435	22,373	6	5.6	101.7	100.3
القدس	378,604	192,604	186,000	5.4	5.2	102.1	103.5
بيت لحم	186,342	94,903	91,439	5.8	5.4	104.8	103.8
الخليل	590,659	301,242	289,417	6.7	6.1	104.9	104.1
قطاع غزة	**1,510,968**	**766,857**	**744,111**	**6.9**	**6.5**	**103.1**	**103.1**
شمال غزة	291,758	148,595	143,163	7.2	6.7	103.7	103.7
غزة	526,792	267,999	258,793	6.9	6.5	103.6	103.5
دير البلح	219,337	110,600	108,737	6.9	6.4	102.4	101.6
خان يونس	287,512	146,016	141,496	6.9	6.3	102.5	103.1
رفح	185,569	93,647	91,922	6.9	6.5	102	101.8
الضفة والقطاع	**3,991,826**	**2,026,418**	**1,965,408**	**6.4**	**5.8**	**103.2**	**103.1**

* ملاحظة: عدد الذكور والإناث حسب المحافظة من تقديرات الباحث بناء على معطيات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني منتصف سنتي 2009 و2010، وافتراض ثبات نسبة الجنس لكل محافظة بناء على نتائج التعداد 2007.

عدد السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة نهاية سنة 2009

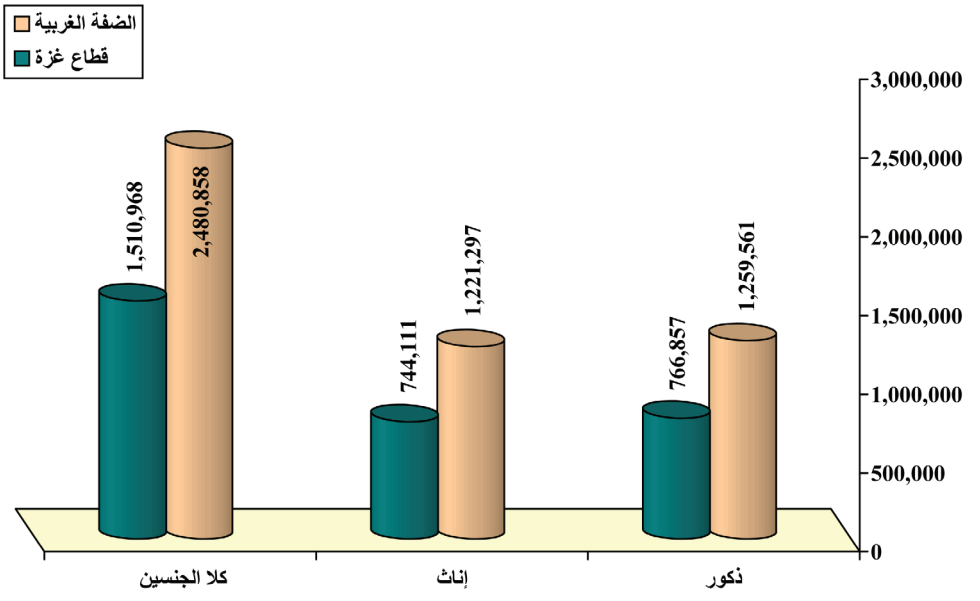

عدد السكان حسب المحافظة نهاية سنة 2009

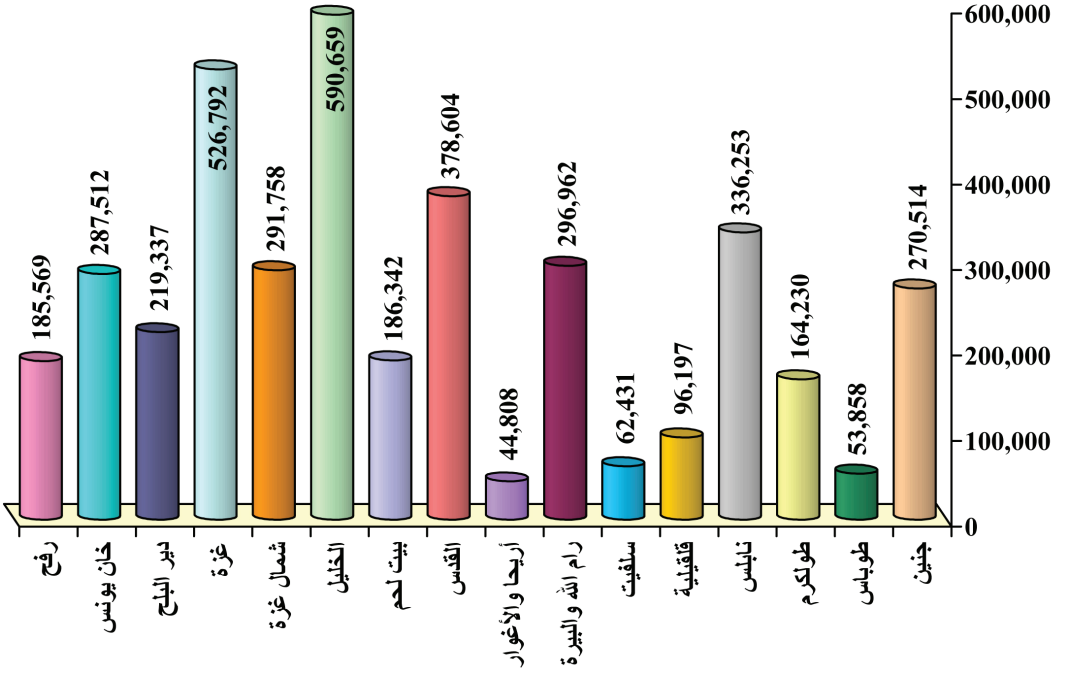

عدد السكان في محافظات قطاع غزة نهاية سنة 2009

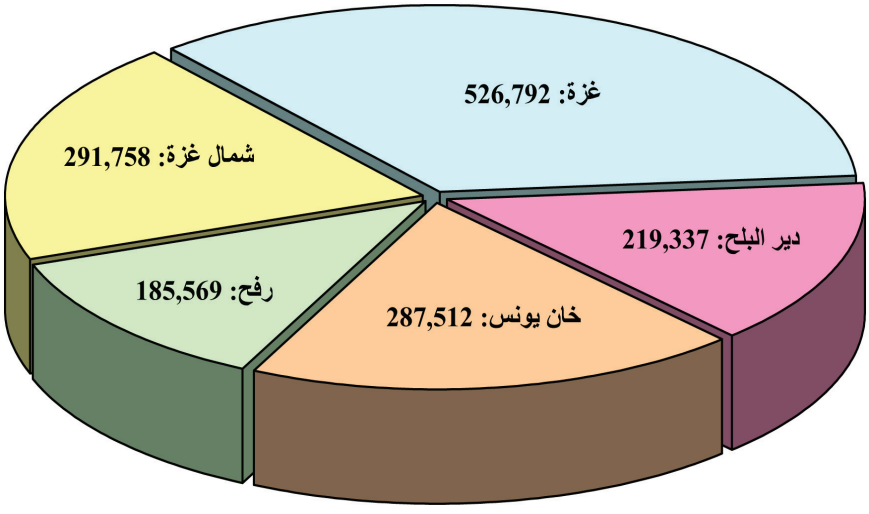

عدد السكان في محافظات الضفة الغربية نهاية سنة 2009

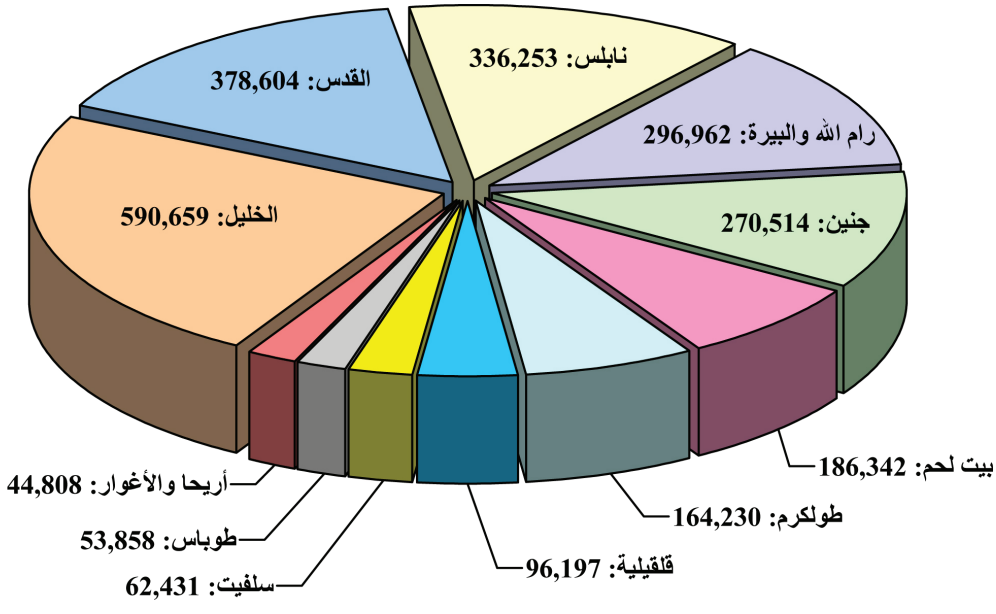

يتوزع السكان في 16 محافظة، منها خمس محافظات في قطاع غزة، و11 محافظة في الضفة الغربية، حيث تعدّ محافظة الخليل أكبر المحافظات من ناحية عدد السكان، إذ يقدر سكانها في نهاية سنة 2009 بحوالي 591 ألف نسمة، يليها محافظة غزة، والتي يقدر عدد سكانها بحوالي 527 ألف نسمة، وتأتي في المرتبة الثالثة محافظة القدس، إذ يقدر عدد سكانها بحوالي 379 ألف نسمة في السنة نفسها.

أما أقل المحافظات من حيث عدد السكان فهي محافظات أريحا وطوباس وسلفيت وقلقيلية، إذ يقدر عدد سكانها بحوالي 45 ألف نسمة و54 ألف نسمة، و62 ألف نسمة و96 ألف نسمة على التوالي.

تشير نتائج التعداد إلى أن متوسط حجم الأسرة قد انخفض من 6.4 سنة 1997 ليصبح حوالي 5.8 سنة 2007. ويلاحظ أن متوسط حجم الأسرة قد انخفض بصورة ملحوظة في جميع المحافظات الفلسطينية في الفترة 1997-2007، وبافتراض بقاء هذا الاتجاه فإن متوسط حجم الأسرة سينخفض بمقدار شخص واحد كل حوالي 17 عاماً في الضفة الغربية وقطاع غزة.

2. فلسطين المحتلة سنة 1948 "إسرائيل":

بلغ عدد الفلسطينيين المقدر في نهاية سنة 2009 في "إسرائيل" حوالي 1.25 مليون فلسطيني، وتظهر البيانات المتوفرة حول الفلسطينيين المقيمين في "إسرائيل" لسنة 2008 أنه مجتمع فتي، إذ بلغت نسبة الأفراد دون الـ 15 عاماً من العمر 40%، في حين بلغت نسبة الذين تبلغ أعمارهم 65 عاماً فأكثر 3.1%[25].

بلغ معدل الخصوبة الكلي للفلسطينيين في "إسرائيل" 3.62 مواليد لكل امرأة وذلك لسنة 2007، ويعتبر هذا المعدل مرتفعاً نسبياً قياساً بمعدلات الخصوبة في "إسرائيل". كما أشارت البيانات إلى أن متوسط حجم الأسرة الفلسطينية بلغ خمسة أفراد خلال سنة 2007. وبلغ معدل المواليد الخام لسنة 2007 حوالي 27.3 مولوداً لكل ألف من السكان، أما معدل وفيات الرضع للسنة نفسها كان 7.2 لكل ألف من المواليد الأحياء، علماً أن نسبة الجنس لسنة 2007 بلغت 103.6 ذكور لكل مئة أنثى. وبلغت نسبة الأمية بين الفلسطينيين من 15 عاماً فأكثر 6.1%، وتعيش 26.2% من الأسر الفلسطينية في "إسرائيل" في مساكن ذات كثافة سكنية تتراوح ما بين فردين فأكثر. هذه البيانات لا تشمل عدد السكان العرب في هضبة الجولان السورية، كما لا تشمل عدد السكان في منطقة جي واحد J1 من محافظة القدس، إضافة إلى العرب اللبنانيين الذين انتقلوا للإقامة المؤقتة في "إسرائيل"، حيث إن "إسرائيل" تحصي جميع هذه الفئات ضمن سكانها، وضمن العرب ككل[26].

3. الأردن:

يقدر عدد السكان الفلسطينيين في الأردن نهاية سنة 2009 بحوالي 3.24 مليون نسمة، وذلك بناء على تقديرات جهاز الإحصاء الفلسطيني، حيث تظهر البيانات المتوفرة أيضاً أن الفلسطينيين المقيمين في الأردن لسنة 2007 مجتمع فتي نوعاً ما، إذ بلغت نسبة الأفراد دون الـ 15 من العمر 35.9%، وبلغ معدل الخصوبة الكلي للفلسطينيين في الأردن 3.3 مواليد لكل امرأة، كما بلغ متوسط حجم الأسرة الفلسطينية 5.1 أفراد سنة 2007.

ويتوزع السكان الفلسطينيون 15 عاماً فأكثر في الأردن سنة 2000 حسب الحالة الزواجية بنسبة 50.2% من الذكور ضمن تصنيف لم يتزوج في حين بلغت 37.4% للإناث، ويلاحظ أن أعلى نسبة للذين لم يتزوجوا هي في الفئة العمرية (15-19) عاماً حيث بلغت 99.2% للذكور و87.9% للإناث، كما يلاحظ ارتفاع نسبة الأرامل الفلسطينيات الإناث في الأردن حيث بلغت 2.6% مقارنة مع 0.6% أرمل من الذكور.

وبلغ معدل الخصوبة الكلية للنساء الفلسطينيات في الأردن سنة 2007 حوالي 3.3 مواليد لكل امرأة، حيث كانت النساء في الفئة العمرية (25-29) عاماً الأكثر إسهاماً في هذا المعدل، والتي بلغت 173.6 مولوداً لكل ألف امرأة، وبلغت الخصوبة للنساء في الفئة العمرية (30-34) عاماً 149.2 مولوداً لكل ألف امرأة وذلك لسنة 2007. كما بلغ متوسط حجم الأسرة الفلسطينية 5.1 أفراد سنة 2007.

وبلغ معدل وفيات الرضع في المخيمات الفلسطينية في الأردن 22.5 حالة وفاة لكل ألف مولود حي لسنة 2004، بينما بلغ معدل وفيات الأطفال دون الخامسة 25.1 حالة وفاة لكل ألف مولود حي للسنة نفسها[27].

وحسب إحصاءات الوكالة الدولية لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) فإن هناك 1.98 مليون لاجئ فلسطيني مسجل، وذلك حتى تاريخ 2009/12/31، مقارنة مع نحو 1.95 مليون لاجئ فلسطيني مسجل لديها مقيم في الأردن في التاريخ نفسه سنة 2008. الأمر الذي يعني أن معدل النمو السكاني للاجئين المسجلين فقط يقدر بحوالي 1.6% سنوياً، ويشكلون 405,666 عائلة، ويعيش 17.2% منهم في المخيمات (انظر جدول 7/5)[28].

4. سورية:

بلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين فعلاً لدى الأونروا في سورية في 2009/12/31 حوالي 472,109 نسمة، بنسبة جنس مقدارها 100.4 ذكر لكل مئة أنثى. ويتركز الوجود الفلسطيني في محافظة دمشق، حيث يشكل الفلسطينيون المسجلون فيها 67% من إجمالي اللاجئين الفلسطينيين المسجلين في سورية.

وعند مقارنة عدد السكان الفلسطينيين المسجلين لدى الأونروا كلاجئين بتاريخ 2009/12/31 ومقيمين في سورية مع عدد اللاجئين المسجلين بتاريخ 2008/12/31 والبالغ عددهم 461,897 نسمة، نجد أن معدل النمو السنوي يقدر بـ 2.2%.

ويشكل اللاجئون في سورية 117,806 عائلة ويعيش حوالي 27.1% منهم في المخيمات، مع ملاحظة أن عدد اللاجئين المذكور أعلاه لا يشمل الفلسطينيين الذين هجروا إلى سورية سنتي 1967 و1970، لأن معظمهم غير مسجلين في قيود الوكالة (انظر جدول 7/5)[29].

تفيد البيانات المتوفرة حول الفلسطينيين المقيمين في سورية لسنة 2007 أن نسبة الأفراد دون الـ 15 عاماً تبلغ 33.1%، كما أشارت البيانات إلى أن متوسط حجم الأسرة الفلسطينية بلغ 4.9 أفراد. من جانب آخر بلغ معدل الخصوبة الكلي سنة 2007 للفلسطينيين في سورية 3.64 مواليد لكل امرأة، حيث كانت النساء في الفئة العمرية (25-29) عاماً الأكثر إسهاماً في هذا المعدل والتي بلغت 216.1 مولوداً لكل ألف امرأة في الفئة العمرية ذاتها، وفي الفئة العمرية (30-34) بلغت الخصوبة للنساء 184 مولوداً لكل ألف امرأة. كما بلغ معدل المواليد الخام 29.3 مولوداً لكل ألف من السكان. وبلغ معدل وفيات الرضع سنة 2006 للفلسطينيين في سورية 25 حالة وفاة لكل ألف مولود حي، بينما بلغ معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة 30 حالة وفاة لكل ألف مولود حي للفترة نفسها.

ويتوزع السكان الفلسطينيون من سنّ 15 عاماً فأكثر في سورية حسب سنة 2007 بناء على الحالة الزواجية بنسبة 48.3% من الذكور ضمن تصنيف لم يتزوج، في حين بلغت 40.8% للإناث. ويلاحظ أن أعلى نسبة للذين لم يتزوجوا هي في الفئة العمرية (15-19) عاماً حيث بلغت 100% للذكور و92.7% للإناث، كما يلاحظ ارتفاع نسبة الأرامل الفلسطينيات الإناث في سورية حيث بلغت 4.2% مقارنة مع 0.5% أرمل من الذكور[30].

5. لبنان:

يبلغ عدد السكان الفلسطينيين المسجلين لدى الأونروا كلاجئين بتاريخ 2009/12/31 ومقيمين في لبنان 425,640 نسمة، مقارنة بـ 422,188 نسمة في التاريخ نفسه من سنة 2008، أي بمعدل نمو سنوي يقدر بـ 0.8% فقط. ويشكل اللاجئون في لبنان 113,594 عائلة، ويعيش حوالي 53.2% منهم في المخيمات. ويبلغ متوسط حجم الأسرة للفلسطينيين في لبنان 3.73 أفراد لسنة 2009، مقارنة مع 3.8 أفراد سنة 2008 (انظر جدول 7/5)[31].

تظهر البيانات المتوفرة حول الفلسطينيين المقيمين في لبنان لسنة 2007، أن نسبة الأفراد دون سنّ الـ 15 من العمر بلغ 32.9%، في حين بلغت نسبة الذين تبلغ أعمارهم 65 عاماً فأكثر 5.4%. وبلغت نسبة الجنس 98.4 ذكراً لكل مئة أنثى، وتشير البيانات إلى أن 0.5% من الأسر يتراوح عدد أفرادها ما بين 6-7 أفراد. من جانب آخر بلغ معدل الخصوبة الكلي ثلاثة مواليد لكل امرأة في سنة 2007، في حين بلغ معدل وفيات الرضع سنة 2004 للفلسطينيين في لبنان 19.2 حالة وفاة لكل ألف مولود حي، بينما بلغ معدل وفيات الأطفال دون الخامسة 20.2 حالة وفاة لكل ألف مولود حي سنة 2004، كما بلغ معدل المواليد الخام 21.8 مولوداً لكل ألف من السكان سنة 2007.

بلغت نسبة السكان الفلسطينيين في لبنان 15 عاماً فأكثر، والذين لم يتزوجوا 44.1% بواقع 47.9% للذكور و40.5% للإناث، وبلغت نسبة المتزوجين 48.7% بواقع 49.6% للذكور و47.9% للإناث، وبلغت نسبة المطلقين 1.5% بواقع 0.8% للذكور و2% للإناث، وبلغت نسبة الأرامل بين الفلسطينيين المقيمين في لبنان حوالي 5.7% بواقع 1.7% للذكور و9.6% للإناث وذلك لسنة 2006.

وبالنسبة لتوزيع النساء في العمر (15-49) عاماً حسب الحالة التعليمية لسنة 2007 فنجد أن أقل من 4.5% من النساء غير متعلمات، في حين أن 76.5% منهن حاصلات على التعليم الابتدائي أو الإعدادي، و19.1% حاصلات على شهادة الثانوي فأعلى[32].

6. العراق:

نظراً لما تعرض له الفلسطينيون في العراق بعد الاحتلال الأمريكي من عمليات القتل والخطف والتشريد القسري من قبل بعض الميليشيات، والذي أدى إلى تشرد معظمهم من لجوء إلى آخر، سواء داخل العراق أم خارجه أم في مخيمات مؤقتة على الحدود العراقية مع الدول المجاورة، فإن وضع الفلسطينيين في العراق لا يماثله وضع للفلسطينيين في أي بلد آخر.

ومن الجدير بالذكر، أن اللاجئين الفلسطينيين في العراق قد تقلص عددهم من 34 ألف لاجئ مسجلين رسمياً قبل الغزو الأمريكي للعراق سنة 2003 إلى 10 آلاف فلسطيني فقط سنة 2008 بعد مصرع وجرح وتهجير الآلاف منهم من قبل الميليشيات[33].

وحسب إحصائيات المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR) فقد بلغ عدد اللاجئين في العراق سنة 2003، بعيد الاحتلال الأمريكي للعراق، ما بين (35-40) ألف نسمة. وحسب معلومات دائرة شؤون اللاجئين في منظمة التحرير الفلسطينية في آذار/ مارس 2008 فإن عدد اللاجئين الفلسطينيين الذين ما زالوا في العراق يبلغ نحو 15 ألف لاجئ. وتقدر إحصاءات منظمات دولية وأخرى غير رسمية عدد اللاجئين الفلسطينيين في العراق بعد الاحتلال الأمريكي بنحو 14 ألفاً[34].

ومنذ سنة 2003 يعيش الفلسطينيون ويلات التهجير القصري والمعاناة داخل المخيمات على الحدود وفي أوضاع اجتماعية واقتصادية وأمنية متدهورة نتيجة الوضع البيئي السيئ، هذا بالإضافة إلى تدهور الوضع الصحي في المخيمات وعدم توفر العلاج الملائم والحاجة الماسة للعلاج في المشافي، وقد سُجّل عدد من الوفيات في مخيمات التنف والوليد والهول نتيجة تدهور حالتهم الصحية[35].

وفي سنة 2009 أوضح ماجد الزير، المدير العام لمركز العودة الفلسطيني ومقره لندن، أنّ ألفَي لاجئ فلسطيني، نازحين من العراق إلى قبرص، يواجهون صعوبات عدّة في حياتهم الجديدة، معلناً عن قرب استحداث وحدة رصد قانوني متخصصة بمتابعة قضايا الفلسطينيين في الشتات. جاء ذلك خلال زيارة تفقدية قام بها الزير للاجئين الفلسطينيين الذين وصلوا قسراً من العراق إلى قبرص. وقال ماجد الزير "نؤكد دعمنا للاجئين وما يؤرِّقهم، حيث أضحوا يواجهون عدة مشكلات بعد وصولهم إلى قبرص، من أهمها اختلاف اللغة والتعليم، وتحديات الانخراط في ثقافة أوروبية بعيدة عن قيمهم وعاداتهم العربية والإسلامية، علاوة على مشكلة الهوية والجوانب الثقافية"[36].

وقد أعرب مركز العودة الفلسطيني "بالغ الأسف للتهميش والتقصير العربي بحق اللاجئين الفلسطينيين في العراق". وقال المركز في بيان صادر إنه "وخلافاً لعلاقة الدم والدين والأخوة بين الفلسطينيين وإخوانهم العرب؛ يتمّ توطين اللاجئين في السويد، وأيسلندا، والبرازيل، والهند، وقبرص، وماليزيا، وأخيراً الولايات المتحدة الأمريكية؛ بينما لا تحرِّك الأنظمة العربية ساكناً لحل قضيتهم". وكانت الجريدة الأمريكية وول ستريت جورنال The Wall Street Journal، قد ذكرت أن الإدارة الأمريكية وافقت على إعادة توطين 1,350 لاجئاً فلسطينياً هُجِّروا من العراق بعد الغزو الأمريكي، حيث ستتمّ إعادة توطينهم في إحدى الولايات الأمريكية. ووفقاً للجريدة، فإن الموافقة جاءت بعد طلب من المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة[37].

وقال مركز العودة الفلسطيني "تجاهلت الحكومات العربية منذ عام 2003 وقبله، ومعها منظمة التحرير الفلسطينية، حقوق هؤلاء اللاجئين، ولم يتمّ تقديم أي دعم سياسي أو مادي من تلك الحكومات، بل تعرضوا للذبح والقتل الطائفي على أيدي المليشيات الطائفية في العراق". ومضى البيان إلى القول "أما الحكومة العراقية الحالية فلا تقوم بالواجب المطلوب تجاه اللاجئين، حيث لا تعترف بهم لسبب أنهم يحملون هويات صدرت إبان حكم الرئيس العراقي السابق صدام حسين كما أنها لا تمنحهم هويات جديدة، وعلاوة على كل ذلك، فهم ليسوا مسجلين على قوائم وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)".

وفي أواخر سنة 2007 أغلقت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين مخيم الرويشد، بعد أن أعادت توطين اللاجئين في البرازيل ودول أوروبية أخرى، بينما تواصل المفوضية عملها في مخيمي الوليد

والتنف لإعادة توطين اللاجئين الفلسطينيين في دول أوروبية. وبلغ عدد اللاجئين في مخيم الوليد نحو 1,700 لاجئ، ينتمون إلى 322 عائلة، بينما بلغ عدد اللاجئين في مخيم التنف سنة 2009 حوالي 880 لاجئاً[38]، يتابع شؤونهم مكتب المفوضية العليا لشؤون اللاجئين في سورية[39].

وفي 2009/4/17 أعلنت المتحدثة باسم منظمة الهجرة الدولية جيميني باندايا Jemini Pandya أنه قد تمّ نقل 59 فلسطينياً من مخيم الوليد إلى مركز في رومانيا. وأضافت أنه سيتمّ نقلهم فيما بعد إلى دول أخرى في إطار برنامج إعادة التوطين الخاص بالمفوضية العليا لشؤون اللاجئين، ومن المقرر أن يتمّ نقل 1,200 فلسطيني من مخيم الوليد إلى المركز المؤقت في رومانيا وذلك في طريقهم لإعادة التوطين في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا. وقالت باندايا إن المركز قد تمّ افتتاحه في شهر آذار/ مارس 2009، نتيجة اتفاق ثلاثي بين الحكومة الرومانية والمفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة ومنظمة الهجرة الدولية.

وتجدر الإشارة إلى أن ما يزيد عن ثلاثين دولة قد استقبلت اللاجئين الفلسطينيين على أراضيها، منها أستراليا وفنلندا وتشيكيا وتركيا والولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا ونيوزيلندا وغيرها[40].

وعلى الجانب السياسي عقد الرئيس الفلسطيني محمود عباس والرئيس العراقي جلال الطالباني مؤتمراً صحفياً في بغداد بتاريخ 2009/4/5، وقال الطالباني إن "الشعب العراقي كان دوماً، ... مع الشعب الفلسطيني قلباً وقالباً... ويتمنّى أن يكون له دور حقيقي وتاريخي للإسهام في تحقيق الهدف الذي يناضل من أجله الشعب الفلسطيني اليوم، وهو إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على أرض فلسطين وعاصمتها القدس الشريف". وشدّد على أن العراق يقف موقفاً صلباً وثابتاً في هذا المجال. أما الرئيس عباس فقد عبّر عن شكره للحكومة العراقية، على اهتمامها بقضية الفلسطينيين المقيمين في العراق، باعتبارهم "جزءاً من الشعب العراقي"، منوهاً إلى اهتمام الحكومة العراقية والأمن العراقي بالفلسطينيين، مؤكداً أنهم "بأيدٍ أمينة"[41].

وذكرت جريدة القدس العربي أن مصادر فلسطينية متعددة أكدت في 2009/4/21 تشكيل الرئيس عباس للجنة تتولى الإشراف على نقل اللاجئين الفلسطينيين على الحدود العراقية السورية إلى إقليم كردستان، وإلى السودان، وذلك بعد الاتفاق مع رئيس الإقليم مسعود برزاني ورئيس وزراء حكومة الإقليم نيجيرفان برزاني على تقديم تسهيلات للاجئين الفلسطينيين، وتوفير فرص عمل لهم بما يخفف معاناتهم، وذلك حسب تفاهمات توصل إليها الرئيس عباس خلال زيارته لإقليم كردستان في 2009/4/13. إلا أن المصادر نفت الأنباء التي تحدثت عن وجود فكرة لإعادة توطين اللاجئين الفلسطينيين في كردستان، موضحة أن ما تمّ الاتفاق عليه مع سلطات الإقليم هو توفير فرص عمل لهم هناك، فضلاً عن تقديم التسهيلات الدراسية لأبنائهم. وأوضح الناطق باسم حركة فتح في تصريح صحفي، نشره موقع تابع للحركة إضافة لوكالة الأنباء المحلية (سما)، أن اللجنة

التي شكلها عباس مهمتها دراسة واقع اللاجئين الفلسطينيين على الحدود السورية العراقية، لحل مشكلتهم وإجلائهم من هذه المنطقة وإسكانهم في أماكن أخرى. وقالت المصادر حسب وكالة سما إنه تمّ الاتفاق بين الوفد والقيادة السودانية على تقديم كافة التسهيلات إلى اللاجئين الفلسطينيين من مخيم الوليد، ونقلهم إلى السودان وإعطائهم كافة التسهيلات، ومنحهم حق التعليم والإقامة. وأوضحت المصادر إنه تمّ الاتفاق على نقل تسعة آلاف لاجئ فلسطيني من الحدود السورية العراقية إلى السودان بعد إجراء كافة معاملاتهم[42].

ومن جهة أخرى كشفت مصادر دبلوماسية عربية لجريدة الدستور الأردنية عن مشروع قرار، كان من المقرر طرحه على القادة العرب في القمة العربية، يتعلق بترحيل الفلسطينيين العالقين عند حدود العراق إلى السودان. ينصّ المشروع على الترحيب بالاتفاقية التي تمّ توقيعها بين السودان والجانب الفلسطيني والمفوضية العليا لشؤون اللاجئين، والتي حددت ترحيل هؤلاء إلى السودان للإقامة المؤقتة، والعمل على منحهم كامل الحقوق والامتيازات، والترحيب بالخطوات التي تمّ تنفيذها حتى الآن خاصة زيارة وفد من اللاجئين إلى السودان، والطلب من الدول العربية تقديم العون لنقل اللاجئين من الحدود إلى السودان، وتكليف الأمين العام بمتابعة هذا الأمر. وقالت مصادر دبلوماسية عربية إن سبب سحب مشروع القرار يعود إلى اعتراض السودان ودول عربية أخرى، لاعتبارات عديدة مفضلين أن يتمّ الأمر بشكل عادي بالتنسيق مع المؤسسات الدولية دون تشريعه كقرار في قمة عربية. وقالت هذه المصادر إن رأياً بالاكتفاء بما ورد في قمة دمشق حول ترحيل اللاجئين عند الحدود، كان مطروحاً، كما قالت هذه المصادر إن هناك مخاوف من تكريس ما قد يفهم حول ضياع حق العودة بهذه الطريقة[43].

من جهتها، دعت سورية إلى ضرورة الضغط على "إسرائيل" لإعادة اللاجئين الفلسطينيين النازحين من العراق إلى أراضيهم[44]، غير أنها سمحت بإقامة مخيمات للاجئين الفلسطينيين داخل أراضيها، كما سمحت للبعض منهم بدخول مدنها بعد وقت قصير.

7. مقارنات عامة بين الفلسطينيين:

الجدول المقارن التالي يمثل ملخصاً لأهم المقارنات الرئيسة لبعض المؤشرات الديموغرافية بين الفلسطينيين لسنتي 2007 و2009 (ما لم يذكر خلاف ذلك بين قوسين).

جدول 7/4: ملخص لبعض المؤشرات الديموغرافية للفلسطينيين حسب مكان الإقامة[45]

المؤشر	الضفة الغربية 2009	قطاع غزة 2009	مجموع الضفة والقطاع 2009	"إسرائيل" 2007	الأردن 2007	سورية 2007	لبنان 2007
نسبة الأفراد 15 عاماً فأقل %	39.7	44.6	41.5	40 (2008)	35.9	33.1	32.9
نسبة الأفراد 65 عاماً فأكثر %	3.4	2.4	3	3.1 (2008)	5.2	4.3	5.4
نسبة الإعالة (لكل مئة من الأفراد 15-64 عاماً)	75.6	89.1	80.5	77.9	84	59.7	62.1
نسبة الجنس (ذكر لكل مئة أنثى)	103.1	103.1	103.1	103.6 (2008)	-	100.4	98.4
معدل المواليد الخام (مولود لكل ألف من السكان)	30.1	36.9	32.7	27.3	-	29.3	21.8
معدل الوفاة الخام (حالة وفاة لكل ألف من السكان)	4.4	4.1	4.3	2.8 (2006)	-	2.8 (2006)	-
معدل الخصوبة الكلي (مولود لكل امرأة)	4.1 (2007)	5.3 (2007)	4.6 (2007)	3.62	3.3	3.64	3
معدل الزيادة الطبيعية	2.6	3.3	2.9	2.51	-	2.65	-
متوسط حجم الأسرة (فرد لكل أسرة معيشية)	5.5 (2007)	6.5 (2007)	5.8 (2007)	5	5.1	4.9	3.73 (2009)

نسبة الإعالة للفلسطينيين حسب مكان الإقامة (%)

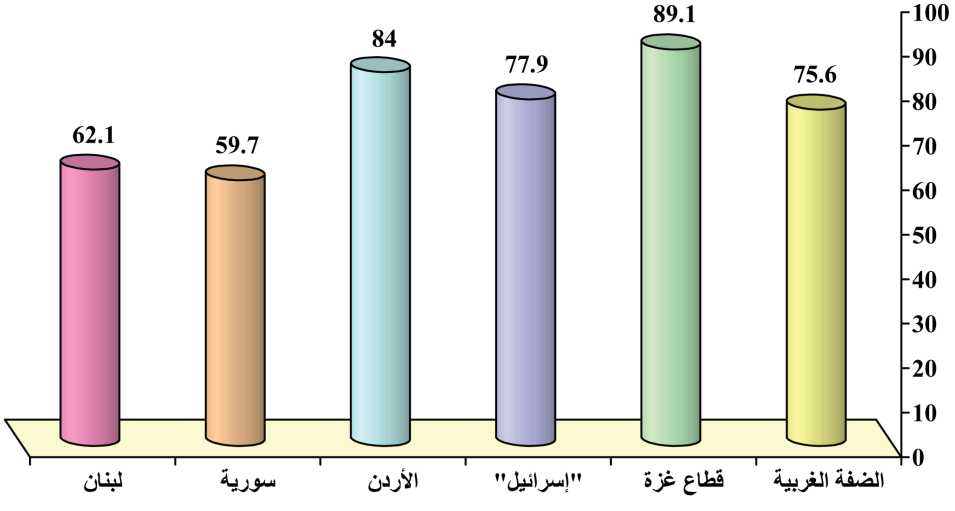

ملاحظة: نسبة الإعالة في الضفة الغربية وقطاع غزة هي لسنة 2009، بينما هي لسنة 2007 لكل من "إسرائيل" والأردن وسورية ولبنان.

معدل المواليد الخام للفلسطينيين حسب مكان الإقامة

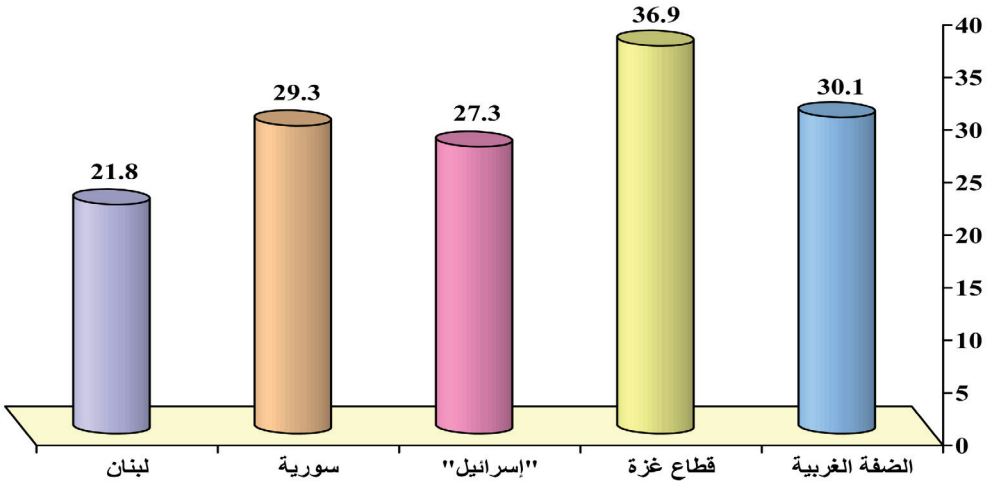

ملاحظة: معدل المواليد الخام في الضفة الغربية وقطاع غزة هي لسنة 2009، بينما هي لسنة 2007 لكل من "إسرائيل" وسورية ولبنان.

من خلال الجدول السابق، نلاحظ عدة أمور أهمها:

- يلاحظ بشكل عام ازدياد نسبة كبار السن وانخفاض نسبة الأطفال، وهذا يعود بشكل أساسي الى انخفاض معدلات المواليد ومعدلات الخصوبة الأخرى.
- إن معدلات المواليد الخام هي أعلى ما يكون في قطاع غزة والضفة الغربية، وأدناها في لبنان و"إسرائيل"، الأمر الذي يشكل ضغوطاً سكانية على قطاع غزة بالذات.
- إن معدلات الوفاة الخام بقيت مرتفعة في الضفة والقطاع، بل وبالعكس فإنها ارتفعت مقارنة بمعدلات سنة 2006 حيث بلغت 3.9، ويعود ذلك بصورة أساسية إلى الاحتلال وإجراءاته وسياساته العنصرية المتعاقبة لعدة عقود وخاصة عمليات القتل التي تمارسها.
- إن معدلات الزيادة الطبيعية (الفرق بين معدلات المواليد والوفيات) قد انخفضت في الضفة والقطاع، إلا أنها بقيت مرتفعة وخاصة في قطاع غزة.
- نسبة الإعالة في قطاع غزة هي أعلى نسبة، تليها الإعالة للسكان الفلسطينيين في الأردن، ثم الإعالة للفلسطينيين في الأراضي المحتلة سنة 1948 "إسرائيل"، بينما تشكل كل من سورية ولبنان أدنى نسبة إعالة. يرافق ذلك أن أعلى نسبة لكبار السن 65 عاماً فأكثر تتواجد في لبنان ثم الأردن وأدنى نسبة في قطاع غزة.
- يلاحظ الانخفاض المستمر لمتوسط حجم الأسرة المعيشية في الضفة والقطاع مقارنة مع السنوات السابقة، إلا أن هذا المتوسط بقي الأعلى في قطاع غزة، حيث وصل إلى 6.5 أفراد للأسرة، بينما في الضفة الغربية 5.5 فقط، وأدنى مستوى له في لبنان وسورية.

ثالثاً: اللاجئون الفلسطينيون

إن مفهوم اللجوء وقياسه معضلة أساسية للباحثين في الموضوع، (انظر التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2006)، وذلك يعود أساساً لعوامل كثيرة جداً، منها: تعدد الحروب والصراعات التي اجتاحت المنطقة خلال القرن العشرين؛ وخاصة حرب 1948، وحرب 1967، وما أعقبهما من احتلال كل فلسطين، والانتفاضة الفلسطينية الأولى (1987-1990)، والانتفاضة الثانية (2000-2006)، وتعدد الجهات المسيطرة على المناطق الفلسطينية منذ الانتداب البريطاني، وتبعية الضفة الغربية للأردن خلال الفترة 1948-1967.

فإذا أخذنا بافتراض أن عدد اللاجئين هم المسجلون فعلاً في سجلات الأونروا، فإن عدد اللاجئين المسجلين حتى تاريخ 2009/12/31 هم كما في الجدول التالي، مع وجود الملاحظة "ترتكز الأرقام على سجلات الأفراد التي تحدث بانتظام، غير أن التسجيل لدى الوكالة اختياري، ولا تمثل هذه الأرقام سجلاً دقيقاً للتعداد السكاني" من قبل الأونروا على هذه المعلومات.

جدول 7/5: عدد اللاجئين الفلسطينيين من الأفراد والمواليد والعائلات المسجلين في الأونروا حسب المنطقة حتى 2009/12/31[46]

المنطقة	عدد الأفراد الكلي	عدد المواليد (2009/9/30)	متوسط حجم العائلة 2006	متوسط حجم العائلة (2009/9/30)	عدد العائلات (2009/9/30)	عدد المخيمات	عدد الأفراد في المخيمات	نسبة الأفراد المقيمين في المخيمات 2006%	نسبة الأفراد المقيمين في المخيمات 2009%
الضفة الغربية	778,993	7,309	4	3.79	204,674	19	197,763	25.8	25.4
قطاع غزة	1,106,195	23,710	4.6	4.43	248,057	8	502,747	47	45.4
لبنان	425,640	3,539	3.9	3.73	113,594	12	226,533	52.9	53.2
سورية	472,109	7,892	4.2	3.99	117,806	9	127,831	26.6	27.1
الأردن	1,983,733	18,744	5.1	4.87	405,666	10	341,494	17.7	17.2
المجموع	**4,766,670**	**61,149**	**4.6**	**4.35**	**1,089,797**	**58**	**1,396,368**	**29.8**	**29.3**

عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين في الأونروا حسب المنطقة حتى 2009/12/31

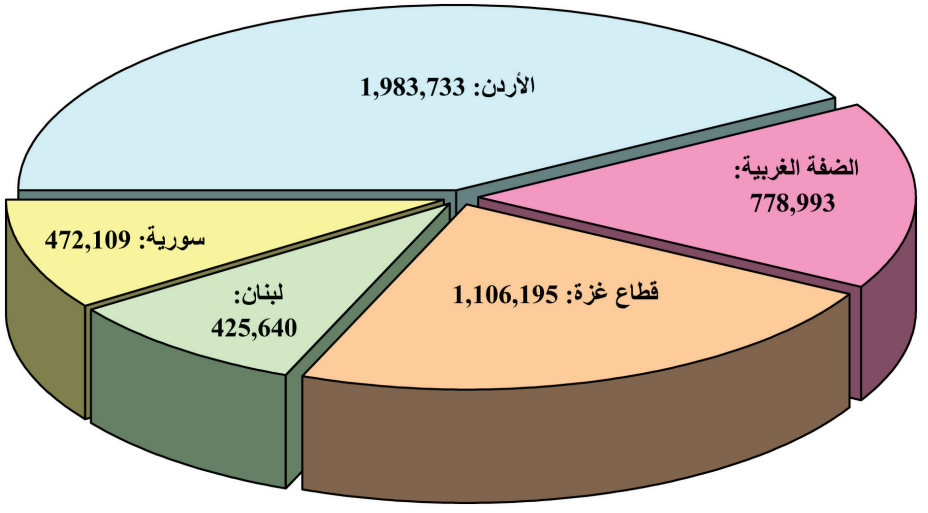

عدد الأفراد المقيمين في المخيمات والمسجلين في الأونروا حسب المنطقة حتى 2009/12/31

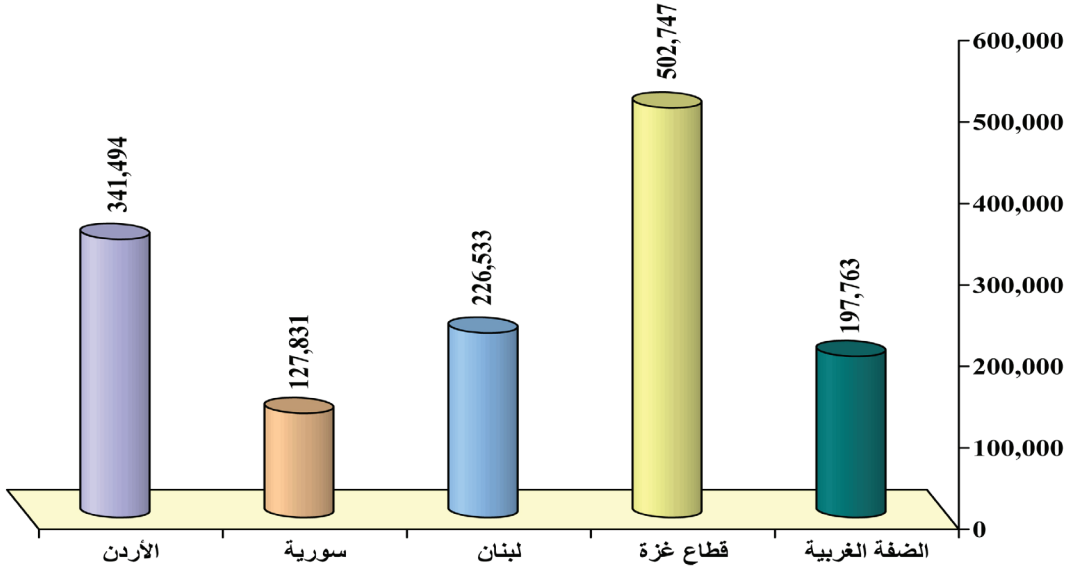

يظهر الجدول السابق أن عدد اللاجئين المسجلين في مناطق عمليات الأونروا الخمسة حتى 2009/12/31 يقدر بحوالي 4.77 ملايين نسمة، يقيم حوالي 41.6% منهم في الأردن، و39.5% منهم في الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967 (موزعين إلى 23.2% في قطاع غزة و16.3% في الضفة الغربية)، والباقي 18.8% مسجلون في سورية ولبنان.

ويلاحظ أن نسبة القاطنين في المخيمات للاجئين الفلسطينيين بلغت 29.3% سنة 2009 بينما كانت 29.4% سنة 2008، و29.8% سنة 2006؛ كما يلاحظ أن نسبة القاطنين في المخيمات في لبنان وقطاع غزة هي أعلى مقارنة بباقي المناطق.

ويبين الجدول أن متوسط حجم العائلة هنا لا يمثل في الواقع الأسر المعيشية (الأسرة الممتدة التي تعيش معاً في مكان واحد)، بل العائلة النووية التي يخصص لها كرت (بطاقة) عائلية مستقلة. بالتالي لا غرابة أن يكون متوسط حجم العائلة النووية أقل من متوسط حجم الأسرة المعيشية. هذا المتوسط يقل مع الزمن، حيث نلاحظ في جميع مناطق تواجد اللاجئين فإن متوسط حجم العائلة يتناقص بشكل طفيف، حيث انخفض المتوسط العام من 4.6 أفراد لكل أسرة سنة 2006، ليصبح 4.35 أفراد لكل أسرة سنة 2009.

أما إذا نظرنا إلى عدد اللاجئين المسجلين خلال الـ 39 عاماً المحددة بالفترة 1970-2009 نجد أن عددهم كان مليوناً و425,219 لاجئاً مسجلاً في منتصف سنة 1970، وبلغ عددهم أربعة ملايين و718,899 لاجئاً مسجلاً في منتصف سنة 2009، فيمكن حساب معدل النمو السنوي للسكان اللاجئين المسجلين خلال الفترة المذكورة حيث وجد أنه يساوي 3.1% سنوياً، وباستخدام هذا المعدل، وبافتراض ثباته للمستقبل؛ لأنه محسوب لفترة طويلة جداً، فإن عدد اللاجئين المسجلين سيتضاعف خلال حوالي 22.7 عاماً. ونتيجة لثبات معدل النمو السنوي فإنه يمكن الوثوق بالمعدل السنوي 3.1% لتزايد اللاجئين الفلسطينيين في العالم.

رابعاً: اتجاهات النمو السكاني

تشير تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن عدد السكان الفلسطينيين في فلسطين التاريخية بلغ حوالي 5.2 ملايين نسمة نهاية سنة 2009، في حين بلغ عدد اليهود 5.6 ملايين تقريباً بناء على تقديرات دائرة الإحصاءات الإسرائيلية. وسيتساوى عدد السكان الفلسطينيين واليهود مع نهاية سنة 2015، حيث سيبلغ عدد كل من اليهود والفلسطينيين ما يقارب 6.2 ملايين، وذلك فيما لو بقيت معدلات النمو السائدة حالياً. وبحلول نهاية سنة 2020، ستصبح نسبة السكان اليهود حوالي 48.9% فقط من السكان، حيث سيصل عددهم إلى 6.8 ملايين يهودي مقابل 7.1 ملايين فلسطيني.

عدد الفلسطينيين واليهود المقدر في فلسطين التاريخية – سنوات مختارة (بالمليون)[47]

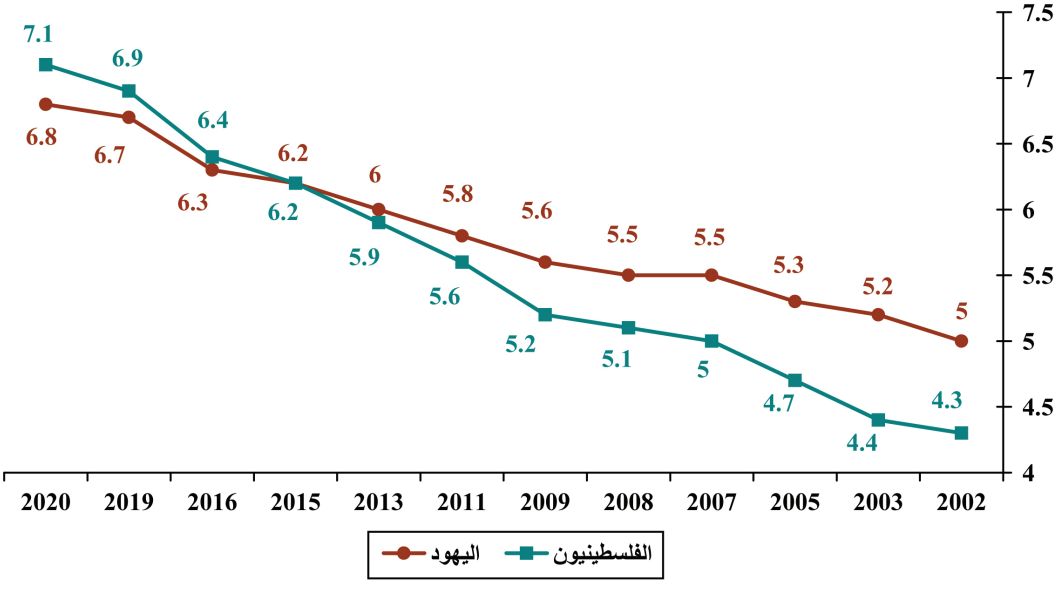

تعدّ الخصوبة والوفيات والهجرة المكونات والعناصر الأساسية للتغير والنمو السكاني في أي دولة أو منطقة. فمن ناحية الهجرة فإنها لا تؤثر على تقديرات مجموع السكان الفلسطينيين في العالم، بل تؤثر على توزيعهم المكاني ومكان إقامتهم، لذلك تنحصر العوامل المؤثرة على اتجاهات النمو السكاني الحقيقية على معدلات واتجاهات الخصوبة والوفيات للمجتمعات الفلسطينية في العالم.

أما على مستوى الضفة الغربية وقطاع غزة، فيلاحظ أن هناك فروقاً ملحوظة في معدلات الخصوبة بينها، حيث تشير المصادر السابقة نفسها إلى أن معدل الخصوبة الكلية في الضفة الغربية قد انخفضت من 5.6 مواليد سنة 1997 لتصبح 4.1 مواليد سنة 2007، بينما انخفضت في قطاع غزة من 6.9 مواليد إلى 5.3 مواليد للفترة نفسها. أما معدلات الزيادة الطبيعية السنوية للسكان الفلسطينيين في الضفة والقطاع فقد انخفضت من 3.8% إلى 2.9% خلال الفترة 1997-2009، رافق ذلك انخفاض في معدلات المواليد الخام من 42.7 مولوداً لكل ألف من السكان ليصبح 32.7 مولوداً لكل ألف من السكان خلال الفترة نفسها.

أما الفلسطينيون في العالم، فيقدر عددهم بحوالي 10.87 ملايين نسمة نهاية سنة 2009، بينما كان يقدر عددهم بحوالي 10.6 ملايين نسمة نهاية سنة 2008، بمعدل نمو سنوي يساوي 2.6%، وهذا المعدل هو معدل وسطي يمكن استخدامه لتقدير عدد الفلسطينيين في العالم.

وبالتالي فإن هناك تزايداً مستمراً للسكان على الرغم من تناقص معدلات النمو السكاني السنوية المتوقعة للسكان الفلسطينيين في فلسطين التاريخية، وخاصة في الضفة الغربية وقطاع غزة. مع الإشارة إلى أن هذه الزيادة هي في قطاع غزة أكبر مما هي عليه في الضفة الغربية.

خامساً: الإجراءات الإسرائيلية للتأثير على الحالة الديموغرافية

شهدت سنة 2009 حملة مسعورة لم يسبق لها مثيل في الصراع الديموغرافي على الأرض الفلسطينية خاصة في القدس وضواحيها. فعدد السكان الفلسطينيين يشكل ما يسمى بالخطر الديموغرافي، ويستخدم في اتجاهين؛ اتجاه يؤكد أن الفلسطينيين هم أقلية، وبالتالي عليهم القبول بالأكثرية أو الترحيل (الترانسفير) أو الإبادة، والاتجاه الثاني أن الفلسطينيين يشكلون قنبلة ديموغرافية لا يمكن الانتظار حتى تنفجر، لذلك لا بدّ من استخدام كافة السبل الكفيلة بتشريد الفلسطينيين وأسرهم وقتلهم وتضييق سبل الحياة الاقتصادية والاجتماعية عليهم وعلى أبنائهم، وكلا الاتجاهين يلتقيان على الهدف نفسه.

تشكل القدس ومنطقة المثلث في فلسطين المحتلة سنة 1948 ساحتا صراع ديموغرافي حقيقي وجدي، ويتوقع مختصون أن يستمر تضاعف السكان الفلسطينيين لسنوات قادمة، وبالتالي استمرار إجراءات الاحتلال للتغلب على ذلك بطرد الفلسطينيين وجلب المزيد من اليهود.

وما زالت النبرة تعلو في "إسرائيل" والعالم حول ما يسمى بـ"يهودية إسرائيل"، وأصبح من المألوف طرح قضايا تتعلق بالوضع النهائي ودور الأقلية العربية في "إسرائيل"، والإشارة من بعض قادة "إسرائيل" إلى طردهم إلى أراضي السلطة الفلسطينية، إضافة إلى المحاولات المستمرة لطردهم ومصادرة أراضيهم أو منعهم من البناء على أرضهم واتباع سياسة هدم البيوت بحجة عدم الترخيص، إضافة إلى تهميشهم وسلخهم عن شعبهم وأمتهم العربية والإسلامية، والقيام بكافة أشكال الضغوط والإجراءات للتأثير على الحالة الديموغرافية الفلسطينية عبر الخط الأخضر.

إن التأثير على الحالة الديموغرافية عبر الخط الأخضر وفي الضفة الغربية وقطاع غزة يأخذ أشكالاً متعددة، حيث تتفنن الحكومات والأحزاب الإسرائيلية في هذا المجال كثيراً، فمن هذه المجالات سياسة الإغلاق الداخلي، حيث كشف تقرير لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية أن الاحتلال يضيق الخناق ويفرض قيوداً على حركة الفلسطينيين في الضفة الغربية، مبيناً أنه في غضون أسبوعين تمّ اعتقال العشرات منهم كما قام الجيش الإسرائيلي بأكثر من مئة عملية تفتيش لمنازل ومؤسسات مدنية[48].

وفي تقرير لمركز مساواة نشر تزامناً مع اليوم العالمي لمكافحة العنصرية يؤكد ارتفاع اعتداءات المدنيين الإسرائيليين على فلسطينيي الداخل، حيث يشير التقرير المذكور، والذي رصد العنصرية حسب تصنيفات محلية ودولية متعارف عليها، إلى ارتفاع الحوادث على خلفية عنصرية حدثت خلال سنة 2008 بنسبة 150%، حيث سجل المركز 166 حالة سنة 2008. كما سجل 250 حالة حتى موعد إصدار مركز مساواة لتقريره في 2009/3/21. علاوة على ذلك، يشير التقرير إلى ارتفاع الاعتداءات العنصرية من قبل مدنيين يهود تجاه مدنيين عرب بنسبة كبيرة[49].

وللمرة السابعة تقوم "إسرائيل" بتمديد قانون المواطنة العنصري، الذي يمزق آلاف العائلات الفلسطينية في مناطق الـ 1948، إن كان أحد الزوجين من الضفة الغربية وقطاع غزة، على الرغم من انتقادات جهات حقوقية، من بينها المحكمة العليا الإسرائيلية، لهذا القانون العنصري، الذي بموجبه، "يحق" لوزير الداخلية عدم منح الإقامة لأحد الزوجين الفلسطينيين إن كان أحدهما من الضفة الغربية وقطاع غزة، لمزاعم أمنية، وحتى أن الصيغة الجديدة تمنع كلياً منح أي إقامة لمن هم من قطاع غزة.

وقال النائب محمد بركة، رئيس الجبهة الديموقراطية للسلام والمساواة إن هذا نموذج واحد، ولكنه شرس بشكل خاص، للسياسة العنصرية الإسرائيلية التي تريد أن تتحكم بالفرد الفلسطيني، وحكومة "إسرائيل" تدرك إشكالية هذا القانون من ناحية حقوق الإنسان، لذلك تقره على صيغة قانون طوارئ، لتبعد عن نفسها أي اعتراض حقوقي دولي، هذا أصلاً إذا كانت تصغي لانتقادات دولية على سياستها العنصرية[50].

كما أقرّ الكنيست قانوناً يكرس نهب الأراضي والأملاك الفلسطينية باسم "قانون خصخصة الأراضي"، إلى جانب "قانون موفاز" الذي ينصّ على خصخصة الأراضي الفلسطينية المصادرة وأملاك اللاجئين الفلسطينيين الذين أجبروا على مغادرة وطنهم منذ نكبة سنة 1948.

وكانت الحكومة الإسرائيلية فشلت مؤخراً في تمرير "قانون خصخصة الأراضي"، وهي أراضٍ فلسطينية بملكية خاصة وعامة، وأصحابها ما زالوا ينتظرون عودتهم إليها. ووصف رئيس كتلة التجمع الوطني الديموقراطي في الكنيست جمال زحالقة القانون الجديد بأنه "تكريس لنهب الأراضي والأملاك الفلسطينية، التي بدأت عام 1948 وما زالت مستمرة حتى أيامنا هذه". وأوضح أن القانون عنصري، لأنه يشترط شراء أراضٍ في القرى الزراعية والقرى الصغيرة بموافقة لجان قبول مرتبطة بمنظمات يهودية صهيونية، مثل الوكالة اليهودية والمؤتمر الصهيوني العالمي Zionist Congress، ما يعني استثناء العرب كلياً من شراء الأرض أو السكن في هذه القرى.

وكذلك نتج عن القانون صفقة بين الدولة العبرية والصندوق القومي اليهودي Jewish National Fund، يتمّ بموجبها نقل حوالي 70 ألف دونم إلى الصندوق الذي يمنع بيع أو تأجير الأراضي، التي يسيطر عليها، إلى العرب. وأكد أن "الجمهور العربي لا يعترف بشرعية هذا القانون، وكل ما ينتج عنه"[51].

وفي تقرير صادر عن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية أن الفلسطينيين في الضفة الغربية لا يستطيعون البناء في حوالي 44% من أراضي الضفة، وذلك لأن هذه المناطق مخصصة للجيش الإسرائيلي أو للمستوطنين. وأوضح التقرير أن القيود التي تفرضها دولة الاحتلال على استخدام أراضي الضفة، خاصة في المناطق المصنفة "ج" التي يحكمها الاحتلال إدارياً وأمنياً، هي من بين أسباب الظروف المعيشية الرديئة للعديد من الفلسطينيين، حيث يصعب عليهم إنشاء البنى التحتية الأساسية أو المدارس والعيادات الطبية.

وبيَّن التقرير أن عشرات الآلاف من الفلسطينيين الذين لا يتمكنون من الحصول على تصاريح بناء، يضطرون للقيام بأعمال البناء بصورة "غير مشروعة" حسب قوانين الاحتلال، مما يعرضهم لخطر هدم المباني، مشيراً إلى أن "إسرائيل" هدمت 180 مبنى تعود لفلسطينيين في مناطق "ج" خلال سنة 2009[52].

سادساً: هجرة الفلسطينيين ونزيف الأدمغة

كشف استطلاع للرأي العام الفلسطيني، أجرته شركة الشرق الأدنى للاستشارات، أن 23% من الفلسطينيين يفكرون بالهجرة إلى الخارج. وتبين النتائج أن نسبة التفكير بالهجرة ترتفع في قطاع غزة إلى 30%، وتنخفض في الضفة الغربية إلى 17%، كما ترتفع النسبة بين عنصر الشباب خاصة الذكور.

وأشار الاستطلاع إلى أن 8% من الفلسطينيين انتقلوا من محافظتهم للعيش في محافظة أخرى، حيث استقبلت محافظة رام الله والبيرة أعلى نسبة من الذين غيّروا مكان سكنهم، ثم جاءت محافظة خان يونس ومحافظة غزة ومحافظة نابلس.

وكشف الاستطلاع أن الغالبية العظمى من المستطلعين، بنسبة 86%، يشعرون بالقلق في ظلّ الظروف الحالية، وترتفع نسبة الشعور بالقلق في قطاع غزة إلى 91% مقارنة بـ 82% في الضفة الغربية. وتبرز النتائج أن السبب الرئيسي للشعور بالقلق في الضفة الغربية هو المعاناة الاقتصادية، حيث تصل النسبة إلى 38% مقارنة بـ 16% في قطاع غزة. أما السبب الرئيسي

للشعور بالقلق في قطاع غزة فهو الاحتلال الإسرائيلي بنسبة 34%، والصراع الداخلي بنسبة 29%[53]. ويجب أخذ نتائج هذا الاستطلاع بنوع من الحذر، إذ إن الاحتلال الإسرائيلي، يظلّ السبب الأساسي في معظم مشاكل الفلسطينيين الواقعين تحت وطأته، سواء أكانت سياسية أم اقتصادية أم أمنية... وغيرها.

سابعاً: فلسطينيو الخارج وحق العودة

إن المراهنة على أن الشعب الفلسطيني سيقبل بالتنازل عن حقّ العودة وسينسى فلسطين بعد جيلين أو أكثر، أو سيقبل بأي بديل آخر لا يتضمن حقّ العودة هو رهان خاسر. حيث إن جميع الأطياف والأحزاب الفلسطينية تتمسك بهذا الحق، وإن استطلاعات الرأي حول الموضوع تظهر عدم تنازل الأجيال المتعاقبة عن حقّ العودة، بل إن الشعب الفلسطيني أصبح أشد استمساكاً بتواجده على أرضه أكثر من أي وقت مضى.

وقد أجرى مركز بيروت للأبحاث والمعلومات استطلاعاً للرأي حول حقّ العودة، بتكليف من المنظمة الفلسطينية لحق العودة (ثابت)، اعتُمدت فيه منهجية إحصائية تلحظ التوزع الديموغرافي في مختلف المخيمات الفلسطينية، بالإضافة إلى الفئات العمرية المختلفة من الجنسين. وأشارت نتائج الاستطلاع أن 98% ممّن هم فوق الـ 50 عاماً مؤمنون بتحقّق العودة، و94% من الشباب يرغبون في مرجعية سياسية موحدة، و43% يعطون الأولوية لتوفير الحقوق الاجتماعية والمدنية، و9.6% فقط يرون أن المفاوضات والتسوية تستطيع تحقيق العودة[54].

وفي مؤتمر فلسطينيي أوروبا السابع شدد قياديون ومسؤولون فلسطينيون، على أن حقّ العودة إلى الأراضي الفلسطينية التي هجروا منها قسراً سنة 1948 لن يسقط بالتقادم، موضحين أن الأجيال الفلسطينية لن تتوقف عن العمل من أجل العودة إلى أرض الآباء والأجداد. جاء ذلك خلال كلمات ألقاها مسؤولون فلسطينيون خلال اختتام أعمال مؤتمر فلسطينيي أوروبا الذي انعقد تحت شعار "العودة حق... لا تفويض ولا تنازل" بحضور أكثر من عشرة آلاف فلسطيني في مدينة ميلانو الإيطالية في 2009/5/2، والتي قوبلت بحفاوة بالغة من الجماهير الفلسطينية المحتشدة في المؤتمر. وقد شدد عادل عبد الله، الأمين العام لمؤتمر فلسطينيي أوروبا، على حتمية عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى أرضهم وديارهم، لافتاً الانتباه إلى عجز الاحتلال الصهيوني عن تحقيق أهدافه من الحرب والحصار. وخاطب الشيخ رائد صلاح المحتشدين في ميلانو قائلاً "أيها الإخوة والأخوات، ومن خلال حشدكم الكريم أنادي كل الدنيا فأقول، اليوم انتصار غزة، وغداً انتصار القدس الشريف. اليوم انتصار مساجد غزة، وغداً انتصار المسجد الأقصى"[55].

وضمن فعاليات الذكرى الـ 61 للنكبة عقدت اللجنة العليا لإحياء الذكرى في قطاع غزة بالتعاون مع وزارة العدل في الحكومة المقالة في 2009/5/28، مؤتمراً شعبياً بعنوان "شهود على النكبة"، شدد خلاله وزير العدل محمد فرج الغول على إلزامية المطالبة بحق العودة للاجئين الفلسطينيين، معتبراً كل من يفكر بالتنازل عنه "مجرماً بحق القضية" وتجوز محاكمته أمام القضاء الفلسطيني. واتهم رئيس اللجنة العليا لإحياء ذكرى النكبة حسام أحمد، الأمم المتحدة والدول الاستعمارية الكبرى بتهيئة الظروف وتأمين الغطاء لـ"إسرائيل" من أجل "زرعها في المنطقة العربية"، وتهجير الشعب الفلسطيني ومصادرة أرضه، مؤكداً على تمسك الشعب الفلسطيني بأرضه[56].

أما في الضفة الغربية فقد نظمت لجنة إحياء فعاليات ذكرى النكبة، مسيرات شعبية للتأكيد على تمسك الشعب الفلسطيني بحق العودة، وكذلك أطلقت اللجنة مجموعة من أسماء المدن والقرى الفلسطينية المُهجَّرة على شوارع الضفة الغربية وساحاتها[57].

وفي العاصمة النمساوية فيينا أقام اتحاد الجاليات الفلسطينية في الشتات مؤتمره الأول على مدار يومي 30-2009/5/31، وقد أكد البيان الختامي للمؤتمر، الذي شارك فيه ممثلو 37 جالية فلسطينية و12 مؤسسة، على ضرورة "إنهاء الانقسام، واستعادة الوحدة الداخلية، وإعادة توحيد المؤسسات على أسس وطنية، وتحصين النظام السياسي في شقيه؛ منظمة التحرير والسلطة". وطالب المؤتمرون السلطة الفلسطينية بعدم العودة إلى طاولة المفاوضات مع "إسرائيل" إلا بعد "ضمان وقف الاستيطان ومصادرة الأراضي وتشييد الجدار، وإزالة الحواجز والسواتر". وشددوا على التمسك بحقّ العودة "الذي كفلته قرارات الشرعية الدولية، وفي مقدمها القرار الرقم 194". ورأى المؤتمرون أنه "لا أمن ولا استقرار ولا هدوء ولا سلام إلا بالعودة"[58].

وفي إطار تمسك اللاجئين الفلسطينيين بحق العودة أعلنت تسع لجان فلسطينية ناشطة في هذا المجال من العاصمة السورية دمشق في 2009/6/27، عن تشكيل المجلس الفلسطيني من أجل حقّ العودة "ميثاق"، وهو إطار مؤسساتي يُعنى بالحفاظ على حقّ الشعب الفلسطيني بالعودة إلى أراضيه التي هجر منها، وقد أكد الميثاق الذي التزمت به المؤسسات المعلنة عنه على أن "حقّ العودة حقّ فردي وجماعي متوارث، ولا يسقط بالتقادم، وغير قابل للتنازل أو الإنابة أو الاستفتاء أو التفاوض أو التفويض، والتراجع عنه خيانة وطنية عظمى"، وأنه "لا شرعية لأية جهة تحاول التفريط في حق العودة". كما عدّ الميثاق أن "انعدام المرجعية الفلسطينية السياسية للشعب الفلسطيني في ظلّ الانقسام على الساحة الفلسطينية جعل هذا الحقّ في مهب الريح"[59].

خاتمة

بعد مرور نحو 62 عاماً على كارثة حرب 1948، وعلى الرغم من المعاناة الهائلة نتيجة الاحتلال الإسرائيلي، ونتيجة اللجوء والتشرد، إلا أن الشعب الفلسطيني ما زال متشبثاً بأرضه، متطلعاً بقوة للحرية والعودة والاستقلال.

يعيش نحو 48.2% من الشعب الفلسطيني في داخل فلسطين التاريخية، ويتزايد بنسبة تجعل أعداد الفلسطينيين تتجاوز أعداد اليهود في غضون خمس سنين؛ وهو ما يعني أن المشروع الصهيوني لم ينجح، بعد أكثر من 110 سنوات من العمل الدؤوب والدعم الدولي، في فرض هويته على الأرض أو في انتزاع شعب فلسطين منها. وما زال أكثر من ثلثي الشعب الفلسطيني في الشتات يعيشون في البلدان المجاورة لفلسطين، بانتظار لحظة العودة. وما يزال ثباتهم على الأرض ومعاناتهم في مخيمات اللجوء تقدم كل يوم دليلاً أكيداً على تمسك هذا الشعب بأرضه ومقدساته.

شعب فلسطين من أكثر الشعوب حيوية وتكاثراً، ونسبة النمو السنوي 2.9% هي من أفضل النسب العالمية. ونسبة من تقل أعمارهم عن 15 عاماً تصل إلى نحو 42% في الضفة والقطاع، وهو ما يعني أن شعب فلسطين هو شعب فتي.

يرقب الإسرائيليون النمو السكاني الفلسطيني بمزيد من القلق والحذر، ويعملون ما وسعهم للتضييق على هذا الشعب ودفعه للهجرة. كما ينشغلون بمحاولة أخذ موافقة عالمية على "يهودية دولة إسرائيل"؛ ولذلك ينبغي للشعب الفلسطيني أن يواصل صموده وثباته على أرضه، كما ينبغي لقياداته السياسية وفصائله وقواه الوطنية أن ترفض المساومة على هوية أرضها المباركة مهما كانت التضحيات.

هوامش الفصل السابع

[1] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، عشية العام الجديد 2010: الإحصاء الفلسطيني يستعرض أوضاع السكان الفلسطينيين في العالم نهاية عام 2009، 2009/12/29، في:
http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/PressRelease/pop_2009-A.pdf

[2] انظر: المرجع نفسه؛ والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2009** (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كانون الأول/ ديسمبر 2009)، في:
http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_PCBS/Downloads/book

[3] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2009**.

[4] **المرجع نفسه.**

[5] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الإحصاء الفلسطيني يصدر بياناً صحفياً عشية اليوم العالمي للمسنين، 2009/10/1، في: http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/PressRelease/old_people_do8.pdf

[6] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، عشية العام الجديد 2010: الإحصاء الفلسطيني يستعرض أوضاع السكان الفلسطينيين في العالم نهاية عام 2009؛ وانظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2009**.

[7] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2009**.

[8] **المرجع نفسه**.

[9] Central Intelligence Agency of the United States (CIA), *The CIA World Factbook 2010* (New York: Skyhorse Publishing, October 2009), https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/

[10] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2009**.

[11] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الإحصاء الفلسطيني يستعرض أوضاع السكان في الأراضي الفلسطينية عشية اليوم العالمي للسكان، 2009/7/11، انظر: http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/PressRelease/population_dA.pdf

[12] المرجع نفسه.

[13] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الإحصاء الفلسطيني يصدر بياناً صحفياً عشية اليوم العالمي للمسنين.

[14] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، البيان الصحفي في اليوم العالمي لمحو الأمية، 2009/9/8، في:
http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/PressRelease/Literacy_2009A2.pdf

[15] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، عقود الزواج المسجلة في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة وعمر الزوج والزوجة 2008، في: http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/populati/3A.htm؛ والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2009**.

[16] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، معدلات الزواج الخام في الأراضي الفلسطينية حسب المحافظة (1997-2008)، في: http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/populati/7A.htm؛ والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2009**.

[17] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، العمر الوسيط في الأراضي الفلسطينية عند الزواج الأول حسب المحافظة والجنس، 2008، في: http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/populati/8A.htm؛ والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2009**.

[18] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وقوعات الطلاق المسجلة في الأراضي الفلسطينية حسب المحافظة (1997-2008)، في: http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/populati/1A.htm؛ والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2009**.

[19] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، معدلات الطلاق الخام في الأراضي الفلسطينية حسب المحافظة (1997-2008)، في: http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/populati/4A.htm

[20] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الإحصاء الفلسطيني يصدر بياناً صحفياً عشية يوم المعاق العالمي واليوم السنوي للاحتفال بالأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، 2009/12/10، في:
http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/PressRelease/disabled_per_A.pdf

[21] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الإحصاء الفلسطيني يستعرض واقع قطاع الإسكان في الأراضي الفلسطينية، 2009/9/30، انظر: http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/PressRelease/Housing_d_A.pdf

[22] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **مسح البيئة المنزلي 2009: النتائج الأساسية** (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كانون الأول/ ديسمبر 2009)، في:
http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_PCBS/Downloads/book1619.pdf

[23] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الإحصاء الفلسطيني يصدر تقريراً حول مسحي الطاقة والبيئة المنزلي 2009، 2009/12/16، في: http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/PressRelease/house_envi_surv09_A.pdf

[24] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، عشية العام الجديد 2010: الإحصاء الفلسطيني يستعرض أوضاع السكان الفلسطينيين في العالم نهاية عام 2009.

[25] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، نشرة إحصائية خاصة بمناسبة الذكرى السنوية الحادية والستين لنكبة فلسطين، 2009/5/13، في: http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/PressRelease/nakba_61.pdf

[26] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2009**.

[27] انظر: **المرجع نفسه**؛ والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، عشية العام الجديد 2010: الإحصاء الفلسطيني يستعرض أوضاع السكان الفلسطينيين في العالم نهاية عام 2009.

[28] انظر: http://www.unrwa.org/userfiles/file/Resources_arabic/Statistics_pdf/TABLE1.pdf؛
وhttp://www.unrwa.org/userfiles/file/Resources_arabic/Statistics_pdf/uif_d09.pdf؛
وhttp://www.unrwa.org/userfiles/file/Resources_arabic/Statistics_pdf/uif_d08.pdf

[29] انظر: المراجع نفسها.

[30] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2009.**

[31] انظر: http://www.unrwa.org/userfiles/file/Resources_arabic/Statistics_pdf/TABLE1.pdf؛
وhttp://www.unrwa.org/userfiles/file/Resources_arabic/Statistics_pdf/uif_d09.pdf؛
و http://www.unrwa.org/userfiles/file/Resources_arabic/Statistics_pdf/uif_d08.pdf

[32] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2009.**

[33] السويد ترفض طلبات لاجئين فلسطينيين قادمين من العراق، جريدة دنيا الوطن الإلكترونية، 2008/9/3، انظر:
http://www.alwatanvoice.com/arabic/content-131420.html

[34] مركز العودة الفلسطيني، لندن، 2009/8/5، انظر:
http://www.prc.org.uk/index.php?module=centre_news&id=f0617f35429293694cd9c2121fb21820&offset=

[35] ماهر حجازي، الأوضاع تسوء وأعدادهم في ازدياد: فلسطينيو العراق بين الظروف المأساوية والهجرة إلى الغرب، موقع تجمع العودة الفلسطيني (واجب)، 2009، انظر:
http://www.wajeb.org/index.php?option=com_content&task=view&id=1183&Itemid=67

[36] قدس برس، 2009/8/5.

[37] *The Wall Street Journal*, New York, 17/7/2009.

[38] صادق أبو السعود، اللاجئون الفلسطينيون في العراق ورحلة البحث عن منافي جديدة، موقع فلسطينيو العراق، 2009/5/23، انظر: http://paliraq.com/index.php?option=com_content&task=view&id=1617&Itemid=60

[39] بيان مركز العودة الفلسطيني، 2009/7/22، انظر:
http://www.prc.org.uk/newsite/ar/palestinian-news-reports/press-release-ar/374-2009-11-20-12-13-26

[40] صادق أبو السعود، مرجع سابق.

[41] **الخليج**، 2009/4/6.

[42] **القدس العربي**، 2009/4/22.

[43] **الدستور**، 2009/3/29.

[44] **المرجع نفسه**.

[45] الجدول من تجميع الباحث، انظر: محسن صالح (محرر)، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2008**، ص 289؛ والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2009**.

[46] انظر: http://www.unrwa.org/userfiles/file/Resources_arabic/Statistics_pdf/TABLE1.pdf؛

وhttp://www.unrwa.org/userfiles/file/Resources_arabic/Statistics_pdf/uif_j09.pdf؛

وhttp://www.unrwa.org/userfiles/file/Resources_arabic/Statistics_pdf/TABLE2.pdf؛

[47] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2009**. بيانات السكان الفلسطينيين تعتمد على تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أما تقديرات أعداد اليهود فهي معتمدة على كتاب **الإحصاء السنوي الإسرائيلي 2009**، عدد 59.

[48] انظر: **الرأي**، عمّان، 2009/4/5.

[49] **القدس العربي**، 2009/3/23.

[50] **الغد**، 2009/7/20.

[51] **السفير**، 2009/8/4.

[52] **فلسطين**، 2009/12/16.

[53] 30% من سكان قطاع غزة يفكرون بالهجرة للخارج، وكالة فلسطين اليوم، 2010/1/11، انظر:
http://www.paltoday.com/arabic/News-68036.html

[54] انظر: استطلاع للرأي لمنظمة ثابت لحق العودة حول العودة وواقع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، المنظمة الفلسطينية لحق العودة (ثابت)، 2009/4/30؛ و**الأخبار**، 2009/4/30.

[55] قدس برس، 2009/5/4.

[56] **فلسطين**، 2009/5/29.

[57] **القدس العربي**، 2009/5/15.

[58] **الحياة**، 2009/6/2.

[59] المركز الفلسطيني للإعلام، 2009/6/27، انظر:
http://www.palestine-info.info/ar/default.aspx?xyz=U6Qq7k%2bcOd87MDI46m9rUxJEpMO%2bi1s7%2bWwGI7JrB8VN%2fRbRejA0M2U1kgGSLSzX06jwS1OYMOrZzAjqh9BUa3CLAjEvYJvIRXDj5746oE6Jen4RM8rNKjSlhfK6GNkD7eCcqoJ06fM%3d

The Palestinian Strategic Report 2009

التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2009

هذا التقرير

يسر مركز الزيتونة أن يقدم للقارئ الكريم التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2009 الذي يصدر للعام الخامس على التوالي. وهو تقرير يستعرض بشكل علمي وموضوعي وشامل تطورات القضية الفلسطينية، في مختلف جوانبها، طوال سنة كاملة، ويحاول تقديم آخر المعلومات والإحصاءات المحدّثة الدقيقة، ضمن قراءة تحليلية واستشراف مستقبلي. وقد أخذ هذا التقرير موقعه المتميز كمرجع أساسي من مراجع الدراسات الفلسطينية، لا غنى عنه لكل المهتمين بالشأن الفلسطيني.

شارك في إعداد هذا التقرير 14 من الأساتذة والباحثين المتخصصين، وهو يعالج في ثمانية فصول الوضع الفلسطيني الداخلي، والمشهد الإسرائيلي الفلسطيني وتشابكاته، والمواقف العربية والإسلامية والدولية من القضية الفلسطينية، والوضع السكاني والاقتصادي الفلسطيني؛ كما يسلط الضوء على أوضاع القدس والمقدسات، ومعاناة الأرض والإنسان تحت الاحتلال الإسرائيلي.

ويأمل مركز الزيتونة أن يكون هذا التقرير إضافة نوعية جادة في ميدان الدراسات الفلسطينية.

د. محسن صالح

ISBN 978-9953-500-81-2

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations
ص.ب.: 5034-14 بيروت - لبنان
تلفون: 644 803 1 961+ | تلفاكس: 643 803 1 961+
info@alzaytouna.net | www.alzaytouna.net

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت